الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/40/PV.47
29 October 1985

ARABIC

الجمعيّة العامة

UN LIBRARY
OCT 30 1985

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد دى بينييس	(اسبانيا)
ثم :	السيد موسيلي (نائب الرئيس)	(باربادوس)

الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لإنشاء الامم المتحدة [٣٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

الجنرال محمد ضياء الحق ، رئيس جمهورية باكستان الاسلامية
الجنرال انطونيو راماليو أيانس ، رئيس جمهورية البرتغال
الرايت أونورابل براين ملروني ، رئيس وزراء كندا
السيد جاك سانتيه ، رئيس وزراء دوقية لكسمبرغ الكبرى
الرايت أونورابل ليندن بيندلنغ ، رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

الرايت أونورابل كاميسيسي مارا ، رئيس الوزراء ووزير الطيران المدني في فيجي

السيد غ.م.ف. فان أردين ، نائب رئيس الوزراء والمبعوث الخاص لحكومة مملكة هولندا

السيد غويليو أندريوتي ، وزير الشؤون الخارجية والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية ايطاليا

السيد لوران نزيبيمانا ، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الخارجي والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية بوروندى

الدكتور حسين عبد الله العمرى ، وزير التعليم والمبعوث الخاص لرئيس الجمهورية العربية اليمنية

السيد سيمون آكي ، وزير الشؤون الخارجية والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية ساحل العاج

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٣٩ من جدول الاعمال (تابع)

الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة بعد ظهر اليوم أولا الى بيان من رئيس جمهورية باكستان الاسلامية ، فخامة الجنرال محمد ضياء الحق .

اصطحب فخامة الجنرال محمد ضياء الحق ، رئيس جمهورية باكستان الاسلامية ، الى المنصة .

الرئيس ضياء الحق (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقول الله تعالى في كتابه الكريم :

"وَتَعَاوَنُواْ عَلَى البِرِّ وَالتَّقوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثمِ وَالعُدوَانِ وَاتَّقُواْ اللّه" . (سورة المائدة - الآية ٢)

"فَأَصلِحُواْ بَينَهُمَا بِالعَدلِ وَأَقسِطُواْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ المُقسِطِينَ" . (سورة الحجرات - الآية ٩)

إنه لشرف عظيم لي أن أمثل جمهورية باكستان الاسلامية في احتفالات الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . ويرمز وجودي هنا الى التزام باكستان بمقاصد ومبادىء ميثاق الامم المتحدة ، وهو التزام كان أول من أكده مؤسس امتنا القائد الاعظم محمد علي جناح في عام ١٩٤٨ . وقبل أن استشهد ببعض العبارات التي جرت على لسانه ، أود أن أقول أن بياني يدور حول الافكار التي وردت في آيات القرآن الكريم التي تلوتها توًّا . وأود أن أؤكد لكم ، يا سيادة الرئيس ، انني لن آخذ من الوقت أكثر مما خصص لي .

قال محمد على جناح :

"ان البشرية التي انهكتها الحرب ترقب بخوف وأمل تطور منظمة الامم المتحدة ، نظرا لان خلاص البشرية ومستقبل المدنية سيتوقفان على مدى تمكنها من التصدى بنجاح لمسببات الحرب والمخاطر التي تتهدد السلام العالمي ، وباكستان التي انضمت مؤخرا الى منظمة الامم المتحدة ستبذل قصارى جهدها لدعم المنظمة ومساعدتها على تحقيق المثل التي وضعت لتكون هدفا لها" .

إن التجمّع الموقّر الحاضر هنا للاحتفال بالذكرى الاربعين لإنشاء الامم المتحدة سيكون قد حقق هدفا عظيما إذا ما أدّت هذه المناسبة الجليلة الى دعم التعاون الدولي وخلق توجّه جديد نحو العمل الجماعي سعيا الى تحقيق أهداف استتباب السلم العالمي وإقرار العدل ، ونزع السلاح مع الامن ، وتحقيق التنمية مع الإنصاف .

لقد ظهرت الامم المتحدة الى الوجود باعتبارها الصوت الاصيل لضمير البشرية . وأينما وحينما أُتيحت لها الفرصة وقفت الى جانب الحق والعدالة .

ففي منطقتنا ، أيّدت حق تقرير المصير لشعبي جامو وكشمير . وبالرغم من أن تلك المسالة كانت قضية مسبّبة للخلاف ، تمكّنت باكستان والهند سعيا لتحقيق مصالحهما المشتركة في إقرار السلم والاستقرار في منطقتنا من التحرك فيها قدما ، على النحو الوارد في اتفاق سيملا ، نحو تحقيق علاقات أفضل دون المساس بالموقف المعروف لكل منهما بشأن تلك المسالة .

وفي الشرق الاوسط ، طالبت بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

وفي الجنوب الافريقي ، طالبت بتصفية الاستعمار ونظام الفصل العنصري .

وفي أفغانستان ، دعت الى انسحاب القوات الاجنبية واستعادة استقلال ذلك البلد ووضعه غير المنحاز وممارسته لحق تقرير المصير وعودة اللاجئين . فوضْع حدّ للتدخل العسكري الاجنبي هو وحده الكفيل بإعادة الحرية الى الشعب الافغاني وتحقيق خلاص الملايين ممن أُجبروا على الفرار من وطنهم . ولا يمكن أن تظل باكستان غير مهتمة بمأساة الشعب الافغاني الذي تربطنا به روابط لا يمكن فصمها في الجوانب التاريخية والجغرافية المشتركة ، وتراث ثقافي وروحي عظيم ترجع جذوره الى التقاليد الشريفة التي تدعمت على مرّ قرون عديدة .

من المؤسف ألا تستطيع الامم المتحدة تنفيذ توافق آراء عموم أعضائها . لذا ينبغي أن نستحدث آلية للعمل الجماعي تمكّن الامم المتحدة من التغلب على ذلك العجز المعوّق . واذا كان السلم غير قابل للتجزأة ، فان العدوان المسلّح في أي مكان ينبغي أن يستجلب استجابة فعالة تتسق وأحكام الامن الجماعي الواردة في الميثاق .

لقد كانت رؤيا عالم خلو من الصراعات متوقّدة في أذهان الجيل الذي واجه الدمار الناجم عن حربين عالميتين متعاقبتين . وقد حوّل مجيء العصر النووي تلك الرؤيا الى مطلب أساسي نظرا لان شبح المحرقة النووية لا يترك بديلا للسلام . لانه إن كان للبشرية أن تبقى ، تعيّن وقف سباق التسلّح النووي ، ووجب تحريم استخدام وحيازة الاسلحة النووية على الصعيد العالمي .

لقد عولجت مشكلة الانتشار النووي حتى الآن في سياق شامل أو في إطار المصالح الخاصة للدولتين العظميين الرئيسيتين . وأعتقد أن هناك حافزا رئيسيا للإنتشار في المرحلة الراهنة ناجم عن منطلقات إقليمية . لذا اقترح أن تدرس الامم المتحدة المنطلقات الإقليمية لعدم الانتشار النووي عملا على استحداث الوسائل المنصفة والفعالة الكفيلة بمنع إنتشار الاسلحة النووية .

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى على سياسة باكستان فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وحدها والتزامها الذى لا رجعة فيه بعدم حيازة الاسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي . فباكستان ليست لديها القدرة أو الرغبة في صنع الاسلحة النووية . وكدليل على إخلاصنا في ذلك ، تقدمنا بالعديد من الاقتراحات غير التمييزية والمنصفة والتي يمكن من خلالها لباكستان والهند أن تطمئنا بعضهما البعض والعالم باسره بشأن برامجهما ونواياهما النووية . ومن هذا المنبر ، أودّ أن أكرر مرة أخرى هذه المقترحات وهي : أولا ، إنضمام كل من باكستان والهند المتزامن الى معاهدة عدم إنتشار الاسلحة النووية ؛ ثانيا ، قبول البلدين المتزامن للمدى الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛ ثالثا ، التفتيش المتبادل على المرافق النووية لدى كل منهما ؛ رابعا ، صدور إعلان مشترك يشجب حيازة أو تطوير الاسلحة النووية ؛ وأخيرا ، إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا ، وهو هدف أيّدته هذه الجمعية مرارا .

وباكستان على استعداد للدخول في أي اتفاق أو ترتيب مع الهند على أساس السيادة والمعاملة بالمثل من أجل أن تظل منطقتنا خلوا من الاسلحة النووية . ونحن نرحب بأية أفكار تُطرح وسندخل في اية مشاورات تُجرى ونحضر أي مؤتمر يُعقد سعيا الى تحقيق ذلك الهدف .

ينبغي لبلدان جنوب آسيا ألاّ تظل أسيرة الماضي في علاقاتها ببعضها البعض . وباكستان ، برؤيا مفعمة بالأمل في المستقبل ، راغبة في التعجيل بالاتجاهات الإيجابية في جنوب آسيا . لقد أحرزت بلدان المنطقة تقدما مشجعا في تعزيز التعاون المتبادل في العديد من المجالات الهامة . وتحبذ حكومتي النظر في عقد اجتماع للنظر في التطوير النووي السلمي بين بلدان جنوب آسيا .

ونأمل بصورة مخلصة أن يؤدي مؤتمر القمة الاول لبلدان جنوب آسيا الذي سيعقد في دكا ، ببنغلاديش ، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الى فتح سبل جديدة للتعاون البنّاء ، ومن ثم دعم السلم والامن بالمنطقة .

إذا كان الحرمان الإقتصادي والجوع والمرض من الامور التي لا يمكن تقبّلها في أي مكان ، فانه من المتعين القضاء عليها في كل مكان . ويمكن أن نتفق جميعا على أن استعادة النمو الإقتصادي العالمي المستقر والمطرد يتطلب بصورة متزامنة العمل على زيادة المساعدة التفضيلية وتحقيق الامن الغذائي وحل عبء الديون ، وإزالة الحواجز التجارية وتعزيز الاستقرار النقدي والنهوض بالتعاون العلمي والتكولوجي .

ففرص عصرنا التي لم يسبق لها مثيل وتحدّياته الهائلة تتطلب استجابة جماعية . إننا نعيش في عالم متكافل يظل التعاون بين الامم فيه أمرا لا غنى عنه لبقاء العالم واستتباب سلمه وتحقيق تنميته .

لقد ظلت الامم المتحدة طوال السنوات الاربعين الماضية رمزا للامل في قدرة الانسان على تحرير نفسه من ويلات الحرب والجوع والمرض . وبدون هذه المنظمة العالمية لا يمكن ان نحقق السلم العالمي والرخاء الشامل ؛ وبدون الإبقاء على رؤيا الميثاق لا نستطيع ان ننقذ البشرية ونصون الحضارة الانسانية .

فليسدد الله خطانا في هذا المسعى العظيم وليبارك جهودنا .

اصطحب فخامة الرئيس ضياء الحق ، رئيس جمهورية باكستان ، من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية الآن الى بيان فخامة اللواء انطونيو راماليو أيانس ، رئيس جمهورية البرتغال .

اصطحب فخامة اللواء انطونيو راماليو أيانس ، رئيس جمهورية البرتغال ، الى المنصة .

الرئيس راماليو أيانس (تكلّم بالبرتغالية وقدم الوفد نصا بالانكليزية) : بعد غد ستكون أربعون سنة قد مرت منذ اليوم الذى كرّس فيه صك دولي - أثبتت حقائق عصرنا انه أحد أهم الصكوك المثمرة وأكثرها أهمية في التاريخ - ثلاثة أهداف ومبادىء أساسية قامت عليها هذه المنظمة وهي : حماية السلم والامن الدوليين ؛ والنهوض بالتعاون بين الدول في البحث عن حل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ؛ والاحترام التام لحقوق الانسان دون تمييز على أساس الجنس أو الاصل أو الدين .

كانت هذه المبادىء والاهداف ، دون شك ، صدى لشعور التوجس والقلق الذي عمّ وقت صياغتها ؛ وفي تلك اللحظة ، وبعد المعاناة والدمار اللذين خلفتهما الحرب ؛ وعلى ضوء الحاجة العاجلة والملحة الى إعادة التعمير بصورة عامة ، بدأ البحث عن أخلاقية جديدة وانضباط متجدد في العلاقات الدولية . ومن الصحيح بنفس القدر ان تلك المبادىء احتفظت ، بوضوح ، بمغزاها الكامل ، بل والاكثر من ذلك ، بقيمها الذاتية .

والواقع ان الامم المتحدة ، وان كانت قد حققت ، بسبب ديناميكيتها الداخلية ، الاستقلال الذاتي من خلال الاجراءات والمشاريع التي تتخطى في بعض الاحيان النوايا الاولية لمؤسسيها ، ورغم التطور التكنولوجي الذى لم يسبق له مثيل ، يمكن

ان تفخر بالتغيرات الهيكلية الاساسية التي تحققت في المجتمع الدولي خلال تلك السنين .

ورغم كل ذلك ، يلقي البعض ، عند تقييم منجزات المنظمة ، اللوم عليها لعدم تحقق الاهداف التي وضعتها ، وينتقدون اجراءاتها الناقصة في إطار الترتيبات الفعالة للعلاقات بين الدول وفي ميدان وضع وتعريف المبادىء الجوهرية لتحقيق التطلعات الاجتماعية والانسانية الكبيرة والعادلة . ومثل هذا الانتقاد قد يغفل ان الامم المتحدة تشكل ، بمحض وجودها ، أداة جوهرية لتنسيق الجهود الجماعية المضطلع بها لاحتواء الحالات التي قد تؤدى الى اشتعال الصراعات الدفينة بين الدول - ربما لأن أعمالها حالفها النجاح في الحيلولة ، بصورة عملية ، دون وقوع تلك الصراعات أكثر من نجاحها في تسويتها بصورة تستوقف الانظار ، بعد اندلاعها . وينسى هؤلاء ، في بعض الاحيان ، التغيرات الهامة التي لا حصر لها التي أحدثتها الامم المتحدة في المجتمع الدولي ، وأنه بفضل تلك التحولات أصبح في الامكان اليوم لـ ١٥٩ دولة ذات ثقافات مختلفة وتقاليد مختلفة ونظم سياسية مختلفة ان تجتمع سويا - في هذا المحفل لتحلل وتناقش المشاكل المستعصية المحيطة بنا . وهكذا يصبح في مقدورنا الاستماع الى أماني وطموحات كانت ، بخلاف ذلك ، ستظل طي النسيان .

والواقع أن الامم المتحدة لم تنشىء فقط نظاما جوهريا للمصالحة في حالات الأزمات ؛ بل وأصبحت أيضا وسيلة فريدة لتوضيح المشاكل الناجمة عن ازدياد التكافل بين الدول ، وهي مشاكل لا يمكن بطبيعتها ان تحسم الا في إطار التعاون الدولي .

وما من شك في أن الجوانب المحددة قصيرة الاجل لمسائل ذات أهمية كمسائل نزع السلاح والتقدم الاقتصادى والاجتماعي واحترام حقوق الانسان تعتمد الى حد ما على القرارات الانفرادية أو الاقليمية أو ، على الصعيد الفني ، على قرارات الكيانات المتخصصة . ومع ذلك ينبغي لنا دائما ان نأخذ في اعتبارنا أن اى حل لهذه المشاكل لن يحظى بالرضا ولا حتى بالقبول اذا ما تعارض مع الطموحات العالمية التي أعلنتها الامم المتحدة أو نقضها أو لم يتماش مع أنشطة هذه المنظمة .

واعتقد ان هذه الاعتبارات ، المسلّم بها على الصعيد الدولي ، وثيقة الصلة بالتحديات الكبرى لعصرنا . فهي متصلة بالمسائل المنبثقة عن الحاجة الى حسم المشاكل بطريقة مثمرة وسلمية ، ومتعلقة ايضا بالمشاكل المرتبطة بالتطور التكنولوجي ، كمشاكل استكشاف الفضاء الخارجي ، واستكشاف موارد قاع البحار ، والتوسع في ميدان الالكترونيات والاتصالات . وبالمثل ، تلعب تلك الاعتبارات دورا هاما عند مناقشة مسائل ذات اهمية حاسمة على الصعيد الوطني كمسألة الفصل العنصري وغيرها من المسائل ذات الصلة بحماية حقوق الانسان .

وعلاوة على ذلك ، ستحدد هذه المبادىء الخطوط الارشادية التي لابد أن تتبع عند اتخاذ موقف من التضاد بين كمّ الحياة وكيفها وهو التضاد الذي له مترتبات خطيرة فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة وتحسينها ، واستخدام موارد المحيطات ، والقضاء على أزمة الغذاء . ويمكن أن نجد مثالا مؤشّرا وقويا على هذه الآثار في بعض البلدان بافريقيا ، تلك القارة التي لاتزال بلادي ترتبط بها ارتباطا وثيقا بصلات عميقة وأخوية من الناحيتين التاريخية والثقافية .

وبغية التوصّل الى حل لكل هذه المشاكل التي تطرّقت اليها بايجاز ، لم يعد يكفي تضافر جهود قلة من الدول ، بغض النظر عن حجم الموارد التي يمكن أن تقدمها ، أو التي تلتزم بتقديمها . فعدم كفاية وعدم فعالية هذه الجهود ، عندما يضطلع بها خارج اطار المجتمع الدولي ، أمر واضح وجلي في حالات كحالات تدفق اللاجئين وقمع الارهاب والقضاء على تجارة المخدرات . وفيما يتعلق بهذا الموضوع الاخير ، يجب أن نأخذ في اعتبارنا أنه عندما نعلن هذه السنة سنة دولية للشباب ، فإننا أيضا نعلن تضامننا ومسؤوليتنا في الوفاء بالحاجة الحتمية الى ضمانات فعّالة لمستقبل الاجيال المقبلة تحميها من هذه الآفة .

إن الذكرى الاربعين للتوقيع على ميثاق الامم المتحدة مناسبة هامة على نحو خاص بالنسبة للبرتغال لانها تتوافق أيضا مع الذكرى الثلاثين لانضمامنا الى عضوية هذه المنظمة . وليس في نيتي هنا أن أسترعي الانتباه الى هذا الحدث ، لكنني أذكره لمجرد أني سأحاول أثناء هذا الاحتفال أن أركّز على التوازي بين الاهداف الاساسية للامم المتحدة والمبادىء التي استوحاها التطور التاريخي للامة البرتغالية .

إن البرتغال ، بالنظر الى حجمها وموقعها الجغرافي بين المحيط والقارة ، ذات حساسية خاصة تجاه تطور العلاقات السلمية بين الدول . ولهذا ، فإن تعزيز هذه المنظمة المكرّسة لصون السلم والامن الدوليين مسألة تهم بلادي الى أبعد الحدود .

وفضلا عن ذلك ، وبوصف البرتغال أمة أوروبية وصلت الى مرحلة متوسطة من مراحل التنمية ، فهي منخرطة انخراطا عميقا في كل العمليات الرامية الى ضمان أن يحظى كل

شعب بحصة منصفة من فوائد التقدم . ولهذا ، وبالنظر الى طبيعتنا كأمة ، فإننا سنشارك مشاركة مكثفة وفعالة ومستمرة في التعاون الدولي من أجل حسم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وهي تلك المشاكل المتصلة بالعلاقة بين الشمال والجنوب التي تعتبر هدفا آخر من الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة .

وفي هذا السياق ، نعتبر أنه من المرغوب فيه الى حد بعيد توسيع واعادة إحياء الأهداف والمهام الملقاة على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اطار منظومة الأمم المتحدة . وفضلا عن الانشطة الهامة التي اضطلع بها المجلس حتى الآن ، من الحيوي أن توفر للمجلس الوسائل التي يتطلبها بغية حل المشاكل الناجمة عن التنمية غير المتكافئة للدول الاعضاء .

وأخيرا وليس آخرا ، تظل البرتغال ، بفضل الدافع الداخلي الذي دفعنا الى أن نبحر منذ عدة قرون مضت في سعي دؤوب الى تحقيق اتصالات دولية أوسع نطاقا ، بلدا ذا مفهوم عالمي للعلاقات فيما بين البشر وبين الامم . وينبع من ذلك مفهوم آخر وثيق الصلة به ، وخط ارشادي تستلهمه بلادي على الدوام - وهو الالتزام الذي لا يمكن التخلي عنه بالدفاع الذي لا مهادنة فيه عن معاداة العنصرية . ولهذا السبب نعتبر أي محاولة للتمييز العنصري على أساس الاختلاف العرقي محاولة غير مشروعة وغير مقبولة . وعلاوة على ذلك ، فإن السمات الانسانية التي تتصف بها الخلفية الثقافية للشعب البرتغالي تلزمه الزاما قويا بالدفاع عن حقوق الانسان بوصفها شرطا أساسيا لوجود المجتمعات .

إن الرابطة العميقة والوثيقة بين الالتزام الوطني البرتغالي والاهداف الرئيسية المكرسة في الميثاق قد دفعت الرأي العام في بلادي الى أن يعلق أهمية خاصة على التوافق بين الاحتفال بالذكرى الاربعين للامم المتحدة ودخول البرتغال في عضوية هذه المنظمة . ومما يزيد ذلك أهمية أنه ، في نفس الوقت الذي حصلنا فيه على العضوية ، أوكلت الينا مهام دولية هامة في عملية انهاء الاستعمار الطويلة المعقّدة والمؤثرة في أغلب الاحيان ، والتي لعبت فيها مقررات هذه الجمعية العامة دورا

هاما ، ويحتفل الآن ، نتيجة لها ، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

واليوم ، يكرّس دستور الجمهورية البرتغالية الذي ينص ، تحديدا ، على احترام حق الشعوب في تقرير المصير ، المسؤوليات التي لاتزال ملقاة على عاتق بلادي في هذا المجال ، وهي ، المسؤوليات المتعلقة بمصير اقليم تيمور الشرقية ، بما يتماشى تماما مع القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

فالبرتغال بعد مرور ٣٠ عاما على قبولها في هذه المنظمة ، لاتزال مرتبطة بالتزامات تنبع من المهمة التي انيطت بها وقتئذ . وسنواصل الوفاء بهذه الالتزامات بوصفنا الدولة القائمة بالادارة طوال الفترة التي تقرر فيها الامم المتحدة أن تبقي للبرتغال هذه الصفة وتعترف بها .

وفي ممارستها للمهام المعترف بها دوليا التي من هذا القبيل ، وفي اطار الميثاق ، تلتزم البرتغال التزاما تاما بالدفاع عن حقوق سكان الاقاليم التي تتحمل بمسؤولية تعزيز مصالحها . وسنواصل ، في معرض الاضطلاع بهذه المهمة ، سعينا الى تحقيق المساواة في المعاملة لهذه الشعوب ، ملتزمين بالاحترام التام لهويّاتها التاريخية والثقافية وحقها في التقدم والتنمية .

ولهذا ، والى أن يقرر المجتمع الدولي وهذه المنظمة أن تمارس تلك الشعوب حقها في تقرير المصير - وتمارسه فعلا - ستعمل بلادي بوصفها الكفيل بألّا يصبح حق الشعوب في التمتع بحريتها وكرامتها والمحافظة على هويّاتها مجرد تشدّق بالالفاظ ، وألّا يصبح السلم مجرد قضية منسية في زحام المصالح الانانية للدول وهي مصالح قوية لكنها ضعيفة الصلة بمصالح تلك الشعوب .

وفي هذا السياق ، أود أن أنقل الى الامين العام خالص تقديري ، وتقدير بلادي ، للتأييد القيم النزيه والمستمر الذي تلقاه منه البرتغال ، في هذه الظروف

الصعبة ، في معرض قيامه بمهامه . ونود أن نعرب عن تقديرنا للاهتمام الوثيق الذي أولاه لتطوُّر مشكلة تيمور الشرقية التي تنطوي - بالاضافة الى المسؤوليات الدولية والتاريخية التي لا ترفضها البرتغال ولن ترفضها أبدا - على ما يمس بمصداقية وهيبة هذه المنظمة وعلى القبول الثابت بالمبادىء التي يتمسك بها المجتمع الدولي تمسكا قويا .

وفي هذه الدورة الهامة للغاية من دورات الجمعية العامة للامم المتحدة ، يسعدني كل السعادة ان أرى ، سيدي ، منصب الرئاسة السامي وقد شغله ممثل بارز لمملكة اسبانيا ، البلد الذي تتشاطر معه البرتغال المثل العليا للديمقراطية والمساواة والعدالة .

وأود أن أنتهز هذه المناسبة لاعرب عن تقديري للجهود التي بذلها كل الذين خدموا هذه المنظمة طيلة هذه السنوات وجعلوا الاهداف التي أناطتها الدول الاعضاء بها أكثر واقعية .

وأؤكّد مرة أخرى ، في هذه الذكرى الاربعين لميثاق الامم المتحدة ، على أن بلادي تلتزم التزاما تاما بالمثل والاهداف التي أشرت اليها ، باعتبار ذلك تعبيرا عن ثقتنا التامة في مستقبل التعاون الدولي بالشكل الذي تدعو اليه هذه المنظمة ، وفي السلم ، وفي احترام سيادة الامم وكرامة كل انسان .

اصطحب الجنرال انطونيو راماليو ايانس ، رئيس جمهورية البرتغال ، من المنصة .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي هو رئيس وزراء كندا ، معالي الرايت اونورابل براين ملروني .

اصطحب السيد براين ملروني ، رئيس وزراء كندا ، الى المنصة .

السيد ملروني (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أتحدث الى هذه الجمعية اليوم عن عمل الشعوب والامم معا .

يعلمنا التاريخ أن الانجراف وراء المصلحة الشخصية ، خارج اطار التعاون الدولي الاوسع نطاقا ، ليس بحال الوسيلة الفضلى لضمان حريتنا وكفالة أمننا أو تحسين مستوى معيشتنا .

حقيقة إنه لم تنشب منذ عام ١٩٤٥ أية حرب عالمية ، إلّا أننا عشنا منذ عقود في ظل تهديد الكارثة النهائية ، التي ستطلق طاقات دمار لا حدّ لها . إن نفس العبقرية الانسانية التي غزت الفضاء الخارجي قد انتزعت من الطبيعة أيضا سر

الدمار . وفي سعينا الى الابداع اكتشفنا القدرة على الابادة . لقد أصبح القلق حقيقة من حقائق الحياة اليومية . تتجلى هذه الحقيقة في الفنون ، وتسود النشاط السياسي ، وتبدل الهياكل السياسية ، وتوجه الاذهان .

كيف لنا ألاّ نخشى أعداءنا عندما يكونون هم أيضا متمتعين بذكاء مبدع وحسي ، وعندما يتقنون هم أيضا استخدام الطاقة التدميرية للذرة ، وقبل كل شيء ، عندما تراودهم نفس الهواجس والمخاوف التي تشغل بالنا - تلك المخاوف التي تؤدي الى تفاقمها حقيقة أن الاقوياء يجب أن يحذروا أيضا غضب الضعفاء ؟ لقد بلغ بنا الامر أن أضفينا الطابع المؤسسي على الخوف ، بحيث بات السلم نفسه معتمدا على توازن الرعب .

هل يمكننا أن ننحو باللائمة على الامم المتحدة لعجزها عن وضع حد للحلقة المفرغة من القوة والخوف ، من ناحية ، ومن الظلم والعنف ، من ناحية أخرى ؟ أرى أنه لا يمكننا أن ننحي باللوم على الامم المتحدة في شأن مشاكل نجمت أساسا عن السعي وراء المصالح الوطنية الضيقة وترتبت على فشلنا نحن . لا يجب أن نجعل الامم المتحدة كبش الفداء عندما يكون السبب عجزنا عن ادراك ما يتصف به العالم والزمان والمكان من تنوع وتباين ، والاعتراف به . ولا ينبغي لنا أن نلوم الامم المتحدة على أوجه الضعف الناجمة عن كونها مجرد كيان خلقه الانسان . ولئن كانت الامم المتحدة تبدو عاجزة عن مواجهة المشاكل التي تجابهها ، فهي كل ما لدينا .

إن الرجال والنساء الذين أنشأوا هذه المنظمة في عام ١٩٤٥ كانوا يتوقون الى السلام والعدل وكانوا يسترشدون بالمبادىء السامية . لقد أرادوا انشاء محفل عالمي يمكنهم فيه أن يعربوا عن آمالهم ومخاوفهم ، وأحلامهم وأحزانهم .

في هذه المنظمة تتاح الفرصة للامم لتجعل حكم العقل يسود علاقاتها ، وتكسر سلسلة العنف ، وتخمد التعطش الى الثأر ، وتعرب عن احتياجاتها ، وتؤكّد على كرامتها ، وتدرك ، في نهاية المطاف ، مدى انتمائها كلها الى نفس النوع الانساني .

في النهاية ، لابد لنا دائما أن نعود الى النظرة الانسانية . فالنظرة الانسانية تولّد وتصوغ الوعي الدولي والتنمية الثقافية والتنمية الاقتصادية واحترام تلك القيم التي تشكل أساس ادراكنا للعالم .

لقد كانت الامم المتحدة من صنع الانسان ، وهي لذلك هشة . ولهذا السبب ، لا أعتقد أنه من الملائم تماما أن نتحدث عن الاحتفال بذكرى سنوية واحدة لهذه المنظمة ؛ بل يجدر بنا أن نحتفل بوجودها كل يوم ، لانها معرضة للخطر كل يوم ، ولابد من حمايتها في كل يوم .

(تكلم بالانكليزية)

لقد أدركنا منذ عام ١٩٤٥ الخطر الذي تمثله أسلحة الحرب النكبائية . هذا الخطر يتجاوز شواغلنا الفردية كشعوب وأمم . وهو يحظى باهتمام الجميع ، ويتطلب العمل الملح من جانب المجتمع الدولي بأسره .

منذ أربعين عاما ، دعا الميثاق العالم الى "انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب" . واليوم ، نكافح لانقاذ الحياة ذاتها من المحرقة النووية . ولدينا ما يبعث على الامل . ربما يقودنا الرئيس ريغان والامين العام غورباتشيف ، في اجتماعهما الذي سيعقد في الشهر القادم في جنيف ، الى الطريق المؤدي الى تخفيض كبير في ترسانات الطرفين . وبغية التقليل من خطر شبح الفناء الشامل ، يتعين على الدولتين العظميين الرئيسيتين أن تتوصلا الى اتفاق ما - ولكن المسؤولية تقع عليهما وحدهما .

إن لنا جميعا ، عن طريق المحافل والمعاهدات الدولية ، دورا هاما نقوم به في تخفيض الاسلحة . يجب علينا أن نعزز المفاوضات من أجل الوصول الى اتفاقات لنزع السلاح قابلة للتحقق بشأن التجارب والاسلحة ، في الميدانين التقليدي والنووي . وعلينا ، فرادى وجماعة ، أن نقوم بدورنا ، لأن احراز التقدم أمر ممكن . ويؤكّد مصداقية ذلك الاستعراض الناجح الذي جرى مؤخرا لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

إن الكنديين يدركون أنه لا يوجد هدف أسمى من السلم ، أو واجب أهم من السعي الى السلام . ولن نكف حتى يصبح من الممكن ضمان أمننا بغير عشرات الآلاف من الاسلحة النووية . وقبل كل شيء ، وبما أننا لا نختلف عن غيرنا ، لن نكف حتى نؤمّن مستقبل أطفالنا .

منذ ٤٠ سنة ، اتحدت شعوب العالم على أمل أن تصبح حقوق الانسان خاضعة لمعايير عالمية . ولكن ، بعد مرور ٤٠ عاما ، لا تطبق بعض البلدان هذه المعايير الا جزئيا فقط ، ولا يطبقها البعض الآخر - لمزيد الاسف - على الاطلاق . وفي هذا الصدد ، تقف جنوب افريقيا متفردة وحدها .

هناك بلد واحد فقط قد جعل من لون البشرة معيارا لعدم المساواة ومبررا لممارسة القمع . فجنوب افريقيا وحدها هي التي تحدد حقوق الانسان الاساسية للافراد والجماعات داخل مجتمعها باسلوب التصنيف المقيت هذا . ان هذا الاحتقار ذا الطابع المؤسسي للعدالة والكرامة يدنس معايير الاخلاق الدولية ويثير الاشياء العالمي . ولهذا ، في اجتماعنا الذى اختتم منذ وقت قصير في ناسو ، اتفق قادة الكومنولث على أسلوب عمل موحد ينتهج ضد الفصل العنصرى .

وتصاعد الضغط يحدث أثره . فمعارضة دوائر الاعمال في جنوب افريقيا للفصل العنصرى لم يسبق لها مثيل . وتضافر المعارضة الداخلية والادانة الخارجية يحدث أثره بصورة واضحة على الحكومة . وسوف ينتصر أمثال مانديلا وتوتو وبوبيساك ذات يوم ، لان انتصارهم محقق .

ونحن نأمل - ولابد أن الجميع يشاطروننا هذا الامل - ان يتوقف سفك الدماء والعنف في غمار عملية الانتقال الى مجتمع حر ديمقراطي . ونأمل - ولابد أن الجميع يشاطروننا هذا الامل أيضا - أن تعود جمهورية جنوب افريقيا الى صوابها قبل أن تكتسحها موجات العنف بشكل شامل .

لقد أعلنت حكومة بلادى للكنديين أننا ، اذا لم نطرأ تغيرات أساسية في جنوب افريقيا ، سنكون على استعداد لفرض جزاءات شاملة على ذلك البلد وعلى نظامه القائم على القمع ، ما لم يحرز تقدم في تفكيك الفصل العنصرى قد تقطع بالكامل علاقات كندا بجنوب افريقيا .

(واصل كلمته بالفرنسية)

ان هدفنا ليس القسوة على أحد أو معاقبة أحد ، وإنما هو التعجيل بتحقيق أهداف التغيير السلمي . نحن لا نسعى الى الصراع بل الى المصالحة داخل جنوب افريقيا ، وبين جنوب افريقيا وجيرانها .

ان سبيل الحوار يبدأ بالتخلي عن الفصل العنصري وينتهي بمشاركة جميع أبناء جنوب افريقيا الكاملة ، على قدم المساواة في حكم بلدهم . ذلك هو الطريق الى السلم .

واذا لم يلق هذا قبولا ، سيتعزز بالتأكيد السبيل الى فرض الجزاءات . فكندا على استعداد - اذا لم تطرأ تغيرات أساسية على الوضع في جنوب افريقيا - لفرض جزاءات شاملة على ذلك البلد وعلى نظامه القائم على القمع . وعلاوة على ذلك ، اذا لم يحرز تقدم في تفكيك الفصل العنصري ، قد يتعين قطع العلاقات مع جنوب افريقيا بصورة كاملة .

(تكلم بالانكليزية)

منذ أربعين عاما ، عندما برز العالم من حطام صراع عالمي ، كان العالم في حالة جيشان اقتصادي . واليوم رغم اننا حققنا مكاسب ضخمة ، يجد مئات الملايين من البشر أنفسهم في قبضة ظروف اقتصادية مستيئسة .

وطوال الأسابيع الماضية ، وصف رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ببلاغة من فوق هذا المنبر تلك الظروف ، التي تتراوح بين أعباء المديونية المفضية الى الشلل والامكانات المهدرة ، من ناحية ، ومخاطر الحمائية ، من ناحية أخرى .

وكندا تنادي بالحاح بعقد دورة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الاطراف . كما ننادي بتحرير علاقاتنا التجارية بدرجة أكبر مع أكبر البلدان تعاملا معنا : الولايات المتحدة الامريكية . ونحن نعمل بنشاط من أجل تعزيز قدرة المؤسسات التمويلية الدولية على تخفيف عبء المديونية المفضية الى الشلل الواقع على عاتق العالم الثالث ، واتاحة الفرصة لاستئناف النمو . كما اننا نزيد معونتنا .

تبين التعبئة الدولية للمعونة وتقديمها بصورة تستوقف الانظار مدى الفائدة الضخمة التي يمكن أن تعود عندما يتعرف المواطنون والحكومات معا على وجود الازمات ويعملون على التصدى لها في عزم متضافر بمساعدة من منظمة كالامم المتحدة ووكالاتها . وإن كنا قد تمكنا - جماعيا - من انقاذ ملايين من الابرياء من المجاعة - وقد تمكنا من ذلك بالفعل - فمن المؤكد ان بوسعنا أن نحسّن ، بنفس الروح ، من أدائنا في تخفيف الورطة الاقتصادية الدولية التي تترتب عليها آثار معاكسة بالنسبة لعدد كبير من أعضاء الامم المتحدة .

منذ أربعين عاما ، كان هناك بلاء آخر أودى بأرواح لا حصر لها هو انتشار الاوبئة من مختلف الامراض ، بلا هوادة . وعلى مر العقود ، أحرزنا تقدما كبيرا في اكتشاف الادوية وفي مكافحة تلك الامراض . واليوم نقف على عتبة طفرة مثيرة أخرى .

فقد حددت مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة "اليونيسيف" ، ومنظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٠ بوصفه الموعد المستهدف لحملة تحصين عالمية ضد الامراض . واذا ما تحقق ذلك الهدف ، سيتسنى انقاذ أرواح ما لا يقل عن خمسة ملايين من الرضع والاطفال كل عام . وهذا هدف نبيل ، خمسة ملايين من الرضع والاطفال سوف تنقذها هذه المنظمات كل عام . لقد استأصلنا الجدرى ، وعن طريق التحصين العالمي علينا أن نستأصل الآن الدفتريا والحصبة وشلل الاطفال والسعال الديكي والتيتانوس .

ان التحصين العالمي ضد الامراض استثمار صحي كفء بصورة مذهلة . وفي مؤتمر الكومنولث الذى اختتم منذ وقت قصير ، أكدت التزام كندا بهذا الهدف وأعلنت زيادة كبيرة في جهود كندا الدولية في ميدان الرعاية الصحية . وسوف تواصل كندا التعاون مع "اليونيسيف" ومنظمة الصحة العالمية والامم المتحدة عند التنسيق لهذه الحملة الملهمة . وبالنسبة لنا ، فان هدف التحصين الجماعي ضد الامراض يجسّد الى حد كبير أفضل ما تمثله الامم المتحدة كما يجسد ماهيتها .

أخيرا ، تضطرني الاحداث الاخيرة الى تناول وباء الارهاب الدولي . لقد نجت كندا - الى حد كبير - من ويلات الارهاب . واليوم لم يعد هذا واقع الحال - فنحن نعاني الآن أيضا من آلامه .

وليس بوسع أمة بمفردها أن تكافح الارهاب ، فهو يتطلب عملا دوليا متضافرا . علينا أن نتبادل المعلومات ، ولابد من التفاهم بين الدول ، ولابد من ابرام اتفاقات دولية قابلة للتنفيذ . ان الذين يقتلون الابرياء ويشوهونهم ، الذين يحاولون احلال الفوضى في المجتمع المتمدين ، ينبغي ألا يجد ملاذا أو عزاء أو تسامح . وكندا تضم صوتها الى بلدان العالم أجمع مطالبة بالبحث عن استجابة حاسمة فعالة ، وتحث كل الدول على وضع تدابير عملية من قبيل ابرام اتفاقات مناهضة للارهاب ، والحملة التي تقوم بها منظمة الطيران المدني الدولية لتعزيز أمن الطيران المدني الدولي .

تقدر كندا الامم المتحدة وسجلها وامكاناتها كل التقدير . والتزامنا بمبادىء الميثاق وبالتعاون الدولي ليس مجرد موقف عارض . وعلى مر أربعة عقود ، وفي ظل حكومات كندية متعاقبة ذات أهواء سياسية متباينة ، كانت هذه القوة الدافعة لسياستنا الخارجية . وقد استجابت كندا - المرة تلو المرة - وفي مناسبات حاسمة للنداءات التي وجهتها هذه الهيئة في ظروف عسيرة ، وأسهمت بقواتها وخبراتها في عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم في جميع أنحاء العالم .

ان الكنديين يشتركون في قناعة بسيطة واحدة هي وجوب تحسين الوضع الانساني وتحقيق السلم والامن الدوليين ، وقدرة الدول التي تضافر جهودها على العمل بشكل أفضل من تلك التي تعمل بمفردها .

على سبيل اليقين ، ونحن يقينا ، ندرك معايب الامم المتحدة وأوجه قصورها . ونعلم أن هذه المنظمة لم تبلغ الكمال . ولهذا ، نعمل بجد لتحسين عملها ؛ ولهذا أيضا يؤيد جميع الكنديين بقوة الامين العام في سعيه لاصلاح المنظمة من الداخل . لكننا ، في نهاية المطاف ، لابد أن نتفق مع الامين العام في قوله أن ضعف الامم المتحدة يكاد يكون راجعا على الدوام الى الافتقار للارادة السياسية . هذا النوع من الافتقار لا يمكن اصلاحه بسهولة ، ولن يتغير إلا عندما تدرك الدول ذات السيادة أن

مبادىء الميثاق هي المعالم التي بامكانها أن تقودنا الى الاحترام المتبادل والامن الجماعي والسلم الدائم . ان التقيد بهذه المبادىء في رأينا افضل أمل لنا جميعا . ومن أجل تحقيق هذه المبادىء الخالدة والنبيلة ، تتشرف كندا اليوم بتجديد ولاءها وتاييدها للمنظمة .

اصطحب السيد براين مالروني ، رئيس وزراء كندا من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة الآن الى كلمة السيد جاك سانتيه ، رئيس وزراء دوقية لكسمبرغ الكبرى .

اصطحب السيد جاك سانتيه ، رئيس وزراء دوقية لكسمبرغ الكبرى الى المنصة .

السيد سانتيه (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كان المفروض ان ينهي دخول ميثاق الامم المتحدة حين التنفيذ منذ اربعين عاما حقبة قاتمة شهدت حربين عالميتين دمويتين ومدمرتين جلبتا على الانسانية ، كما تذكرنا ديباجة الميثاق ،"في خلال جيل واحد ، .. احزانا يعجز عنها الوصف".

وكانت البلدان المؤسسة للمنظمة العالمية ترمي ، وقد استفادت من دروس التاريخ ، الى ان تنشئ معا نظاما دوليا اكثر تحضرا واوسع تمثيلا يشترك الجميع في الحفاظ عليه ، وتستعيض عن استخدام العنف في العلاقات الدولية باللجوء الى التفاوض والوساطة والتوفيق بغية احلال الامن والسلم في ظل احترام مبادئ العدالة والانصاف .

وكانت شعوب اوروبا بصفة خاصة ، تشعر بالحاجة الى ذلك بعد ما عانته من الاضرار الوخيمة التي نجمت عن الخصومات والمواجهات بين الاخوة ، وباتت مدركة لوحدة مصيرها وانتماءها الى نفس الدائرة الحضارية والثقافية .

واذ تشاطرت البلدان الاعضاء في الاتحاد الاوروبي الايمان بمستقبل البشرية الذي افضى الى انشاء منظمة الامم المتحدة ، تطلعت الى اقامة نظام دولي سلمي وعادل ، ولذا أمست تصالحها وأرست تعاونها على التمسك بالمثل العليا والاهداف وقواعد السلوك الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

وفي يوم الاحتفال هذا ، يحرص الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء - التي اتحدث باسمها في هذه المناسبة - على اعادة تاكيد صواب لهذه المبادئ الدائم ، وعلى تجديد التزامها الرسمي باحترامها بالكامل وبغير تحفظ نصا وروحا ، بكل ما يترتب عليها من التزامات .

لقد آن الاوان لان نجرى ، ونحن نستعرض الشوط الذي قطعناه منذ اربعين عاما ، تقييما شاملا للمنجزات التي تحققت عن طريق العمل المشترك . ومن المؤكد ان المبادئ

الاربعة الاساسية والمترابطة التي أرساها الميثاق حفاظا على نظام عالمي مستقر ، لا تزال سليمة حتى وان كان العالم لم يسبق له ان تعرض مطلقا ، طوال تاريخ البشرية ، لمثل التغييرات العميقة التي وقعت خلال العقود الاربعة المنقضية الحافلة بالاحداث . وبتلك المبادئ هي : حفظ السلم والامن الدوليين ، وانماء العلاقات الودية بين الامم على اساس المبدأ الذى يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيره ، والدفاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية للبشر جميعا ، والسعي الى تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية .

ومن المؤكد ان منظمة الامم المتحدة قدمت خلال السنوات الاربعين هذه اسهاما لا يقدر في سبيل تحقيق الاهداف التي حددها مؤسسوها . فقد تحقق صون السلم والامن على الصعيد العالمي بالرغم من استمرار النزاعات المحلية العديدة التي كثيرا ما تنشب في المناطق الاقل حظا من المزايا على ظهر كوكبنا . كما احرز تقدم اكيد ، سواء من جانب المنظمة نفسها او من جانب وكالاتها المتخصصة ، في البحث عن سبل عملية لتخفيف حدة التوترات والتحكم في الازمات وصون السلم وتحقيق تصفية الاستعمار ونزع السلاح وضمان احترام حقوق الانسان وتدوين القانون الدولي ، والعمل في القطاعين الانساني والاجتماعي وفي مجال التعاون من أجل التنمية .

ان عصرنا يجد نفسه ازاء مجتمع دولي اكثر اتساما بالتعددية مما كان ايام انشئت الامم المتحدة ، في ١٩٤٥ . ولذا تزداد الحاجة الى دبلوماسية متعددة الاطراف اوسع نطاقا ، ازاء حرص الدول على الحفاظ ، بغيرة ، على امتيازات سيادتها الوطنية ، وتجاوز المشاكل بشكل مطرد الحدود الوطنية والاقليمية بما يتطلب من المجتمع الدولي بأسره بذل جهود منسقة اقوى وافعل .

غير ان الاهداف التي حددها الميثاق لم تتفق بالكامل . ولا يزال البون بين المبادئ وبين تنفيذها شاسعا ، لان القواعد التي ارساها الميثاق لا تحترم على الصعيد العالمي احتراما كاملا . ومن ثم ، يوجد تباين في النتائج المحرزة . وقد تعين على المنظمة ان تكابد مرارا وهي عاجزة محن الازمات السياسية والاقتصادية مما ادى الى انتشار شعور بخيبة الامل لدى الرأى العام العالمي .

من المؤكد ان هناك حاجة الى دفعة جديدة وقوية لتحقيق اهداف الميثاق . ومما لا سبيل الى انكاره ايضا ان الامم المتحدة ، نظرا لطابعها العالمي ، تهيئ اليوم على مستوى كوكبنا اصلح اداة وانسب محفل في آن معا لتحقيق تلك الاهداف ، ايا كانت اوجه الضعف والقصور التي تعاني منها . وبالتالي ، يجب على كل الدول اعضاء الامم المتحدة ان تعمل على تقوية المنظمة استنادا الى الخبرة المكتسبة بالرغم من اى افتقار الى اليقين بشأن ما قد يحمله المستقبل في طياته .

وقد اكد الامين العام بحق ، ونحن نثق فيه ثقة كاملة ، واعاد التاكيد اكثر من مرة في تقاريره السنوية ، ان الفرص التي توفرها المنظمة لمواجهة الحالات الطارئة لا ينتفع بها بصورة كافية . ونحن نشاطره تماما آراءه في هذا الصدد ونتفق معه فيما اوضحه في تقريره الذى نشر قبل افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة . انه يجب ، تجنبا لان يظل مصير البشرية تحت رحمة حادث يقع او سوء فهم او تسلسل لاحداث غير متوقعة :

"اتخاذ تدابير لابطاء اندفاع الاحداث ... وكسب الوقت ، بالاستعاضة عن القوة بالتداول ."(A/40/1 ، ص ٣).

أليس من طبيعة الامور ان التقدم المحرز في مجال السلم يبدو بطيئا بالرغم من القدرة الفريدة المتاحة للامم المتحدة على توفير فرص الاتصال المباشر للجميع ، وخلق جو خال من التوتر عن طريق مساعدة الاطراف المعنية على تخطي مخاوفها واسكات مطامعها في المدى القصير بغية اجتياز المسافات التي تفصل ما بينها والتوصل في النهاية الى تفاهم متبادل ؟

ان هناك مسؤولية خاصة ملقاة ، لا على عاتق الامين العام وحده ، بل وعلى عاتق مجلس الامن ايضا ، وهو اساس النظام الذي وضع منذ اربعين عاما . والمسؤولية ملقاة ايضا بشكل خاص على عواتق الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، الذين ينبغي لهم ان يظهروا مزيدا من الشعور بالمسؤولية في اطار ممارسة الامتياز الممنوح لهم . وهكذا ، يجب تعزيز وسائل العمل المتاحة لهذه الهيئات لتمكينها من التغلب على النزاعات او تخطيها كلما طرأت .

وفي هذا السياق ، تحرص المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها على ان تذكر بأن عمليات صيانة السلم تشكل في رأيها احد أهم المواضيع المثيرة للاهتمام ، وتعتبر من المهام التي نجحت في تحقيقها الامم المتحدة . وان الجهود التي تبذل في اوقات عصيبة لنزع فتيل التفجير من أزمة ما واحتواء نزاع تمكن ان يتسع نطاقه ، تختلف عن الاجراءات القمعية من حيث ان الجهود لا تبذل الا متى وافقت الاطراف على تدخل الامم المتحدة والتزمت بتأييد ذلك . ويجب اذا ان تعزز عمليات صيانة السلم تبعا للظروف وذلك عن طريق تهيئة مناخ من الهدوء والاستقرار يكون مواتيا للتفاوض . ويمكن لهذه العمليات ان تسهل الى حد كبير البحث عن ايجاد حلول سلمية للمنازعات .

ان الدول العشر تعتزم قدر استطاعتها ، القيام بعمل على المستوى الدبلوماسي لدعم اية تسوية سلمية ، لاية حالة تتطلب القيام بعمليات صيانة الامن . وتقترح الدول العشر الموافقة على تلك العمليات وذلك عن طريق تأييدها للقرارات الصادرة عن مجلس الامن والجهود التي يبذلها الامين العام من اجل التوصل الى حلول سلمية للنزاعات وفقا للشروط التي حددها الميثاق .

ان جميع الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية تساهم في هذه الانشطة ، إما مشاركة مباشرة في واحدة او اكثر من بعثات المراقبة او قوات صيانة السلم ، او عن طريق مد تلك العمليات بالدعم السوقي والمالي . وهي على استعداد لتقديم كل مساعدة ممكنة اذا لزم الامر من اجل دعم الامكانيات المتاحة للامم المتحدة في الوقت الحالي في هذا المجال . والدول العشر تهنئ الحكومات التي تقدم المساعدة للامم المتحدة على الجهود والتضحيات التي تبذلها كي تتوافر للامم المتحدة وسائل فعالة للنجاح في صيانة السلم . وتنتهز الدول العشر هذه المناسبة لتوجيه نداء الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة حتى تدعم بفعالية - في حدود امكاناتها ، وبالصور التي تراها ملائمة - الجهود المبذولة لصيانة السلم .

وتود الدول العشر ايضا ان تسترعي الانتباه الى المشاكل المالية الخطيرة المرتبطة بانشطة الامم المتحدة في هذا المجال . وهي لا يمكن ان تقبل منطق الذين يؤكدون أن البلد المعتدى يجب ان يعتبر مسؤولا من الناحية المالية . وكذلك لا تستطيع قبول المنطق الذى يقول بأن البلدان التي تنتمي اليها القوات المعنية بصيانة السلم يجب ان تتحمل بجزء كبير من التكاليف . اما الدول العشر ، فترى انه من الضرورى ان تعتبر التكاليف المتصلة بهذه العمليات التي تتقرر وفقا للميثاق ، باستثناء لو قرر مجلس الامن خلاف ذلك ، إلزامية يتحمل بها جميع اعضاء الامم المتحدة .

وبالتاكيد على الاهمية الخاصة التي تكتسبها هذه الاداة الهامة في تحسين الامن الدولي ، تحرص الدول العشر على تطوير السبل العملية والمناسبة التي تمكن الامم المتحدة من الاضطلاع بمهامها في مجال احلال السلم .

منذ سنوات طويلة ، ما زال موضوع نزع السلاح العام والشامل الهدف الاول لجهودنا المشتركة . وان تحقيق هذا الهدف لا يحسن امن الجميع فحسب ، بل ويسمح بتخصيص الموارد البشرية والمالية الضخمة التي يستوعبها تكديس السلاح من كل نوع لاغراض سلمية . ونامل ان يتمكن مؤتمر نزع السلاح والتنمية من فتح ابواب جديدة في هذا الاتجاه .

وفي انتظار ذلك ، تحبذ البلدان الاعضاء في المجموعة الاوروبية وضع تدابير بناء الثقة التي تمكن المجتمع الدولي باكمله من التوصل الى اتفاقات متوازنة وفعالة وقابلة للتحقق في مجال الحد من مستوى التسلح وخفضه قدر المستطاع .

وفي ضوء الحاجة الملحة لدرء خطر تزايد سباق التسلح ووقفه ، تعرب الدول العشر عن الامل في ان تسفر المفاوضات الدائرة حاليا في جنيف حول مجموعة من المسائل المرتبطة بالفضاء الخارجي والاسلحة النووية عن نتائج ملموسة . وكما ذكر وزير خارجية بلدي نيابة عن الدول العشر من فوق هذه المنصة في ٢٤ ايلول/سبتمبر ، في إطار المناقشة العامة للجمعية العامة ، سوف نظل نؤيد هذه المفاوضات ، وندرك انها تتطلب الواقعية والمرونة والصبر . ونؤكد من ناحية اخرى تمسكنا الدائم بنظام منع الانتشار كما نعرب عن املنا في ان يحقق مؤتمر نزع السلاح نتائج هامة ، خاصة في مجال الاسلحة الكيميائية .

وفيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير واستقلال الاقاليم المستعمرة ، والاقاليم الموضوعة تحت الوصاية والاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، لعبت الامم المتحدة ، دون شك ، دورا هاما . وفي إطار هذه العملية ، ينبغي لشعب ناميبيا ان ينال الاستقلال عن طريق تنفيذ تسوية سلمية ديمقراطية يوفرها مجلس الامن .

ان الامم المتحدة قبلة تطلعات الانسانية صوب عالم تحترم فيه حقوق الانسان وكرامة الفرد . فالميثاق يحدد مبدأ اساسيا وهو ضرورة تطوير هذه الحقوق وتعزيزها . كما يؤكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ان الاعتراف بهذه الحقوق يعتبر اساس الحرية والعدالة والسلم في العالم .

واذ نقيّم النجاح الذي احرز في إطار الالتزامات التي تعهدت بها الدول الاعضاء مجتمعة ومنفردة ، لا يسعنا الا ان نشير الى المساس الخطير بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية وهو ما زال مستمرا حتى الان في عدد كبير من البلدان . ومن ضمن هذه الانتهاكات ، الحجز التعسفي ، والتعذيب ، واحتجاز الرهائن ، والارهاب الاعمى ، وكلها تصيب الضحايا الابرياء ، وتعتبر مساسا لا يحتمل بحرية البشر وتكاملهم المادي والمعنوي وكرامتهم ، وقد اصبحت كلها موضع نقد ومثار قلق .

ومن الضروري مكافحة هذه الممارسات غير المقبولة بقوة وبلا هوادة من خلال القضاء على اسبابها الاساسية على وجه الخصوص . وتمثل سياسة الفصل العنصري ، من بين جميع هذه الانتهاكات ، جريمة ضد ضمير الانسان وكرامته ، فهي سياسة بغيضة ولا سيما بعد أن اتخذت شكل نظام للحكم . هذه السياسة تتعارض مع المبادئ التي نص عليها الميثاق ، تماما كاية سياسة تمييزية اخرى تقوم على الجنس أو العرق أو الدين أو العقيدة السياسية . وبالنسبة للدول العشر ، مازال هدفها النهائي القضاء التام على الفصل العنصري .

وفي هذه المناسبة الرسمية ، تود الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي أن تذكّر بأن الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي المعني بالامن والتعاون في اوروبا تؤكد بصورة قاطعة ، أن احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، بما في ذلك حرية الفكر وحرية الضمير وحرية الدين وحرية العقيدة ، تشكل عاملا اساسيا للسلم والعدل والرفاهة اللازمة لتنمية العلاقات الودية والتعاون بين جميع الدول .

وفيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية ، يود الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه التأكيد على أن علاقات التكافل الوثيقة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية قد ابرزتها الازمة التي تعرّض لها الاقتصاد العالمي في السنوات الاخيرة . وبسبب تلك الازمة ، أصبح التعاون أكثر صعوبة رغم ازدياد الحاجة اليه . وسوف يكون النمو الاقتصادي العالمي أكثر ثباتا ودواما اذا ما اشتركت فيه كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية .

وفي حين تتطلب الضرورة اجراء تعديلات اقتصادية هيكلية على الاماد القصيرة والمتوسطة والطويلة يتعين علينا أن نعترف بانه قد أحرز بالفعل تقدم كبير في اطار المفاوضات البناءة التي استمرت دون انقطاع طوال العقود الماضية .

ومن ثم ، فإن الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه تقر بالحاجة الى زيادة تعزيز أنشطة هيئات الامم المتحدة لكي تكفل التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ولاسيما في البلدان النامية ، مع التأكيد على تقارب السياسات الاقتصادية التي تنتهجها جميع البلدان في سياق تنفيذ استراتيجياتها الانمائية على المدى الطويل . كما تتطلب

الآفاق الجديدة التي خلقها التطور التكنولوجي زيادة التعاون الدولي . ويجب أن يعود التقدم العلمي والتقني بالفائدة على الجميع ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم . ويتعين على الامم المتحدة أن تضطلع بدور هام في هذا الشان .

وفي عالم يبدو فيه التضامن المتبادل أكثر وضوحا ، تصبح الحاجة الى ايجاد مخرج لمسالة المديونية الخارجية الضخمة لكثير من البلدان النامية ، أمرا يستحق أن يحظى بالاولوية . ولتلك المديونية جوانبها وآثارها الخطيرة الى حد بعيد على العديد من البلدان . وفي معالجة مشاكل المديونية لا يقلل الاتحاد الاوروبي من ضخامة الآثار السياسية والاجتماعية التي تترتب على الاجراءات التكيّفية .

اسهم الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء في جهود المجتمع الدولي ، وبخاصة جهود منظومة الامم المتحدة ، لمواجهة الازمة الاقتصادية الخطيرة التي تمر بها افريقيا ، ومازال الاعلان الهام الذى اعتمدته الجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي ، سارى المفعول .

إن مشاكل التنمية من اهم المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي . والامم المتحدة تضطلع بدور لا غنى عنه في الحوار بين الشمال والجنوب ، كما تسهم اسهاما رئيسيا في حل تلك المسائل .

إن هذا العصر يتيح للبشرية فرصا لم يسبق لها مثيل لتحديد مصيرها واقامة عالم افضل اذا ما ساد صوت العقل وعلا على صوت النزاعات والدمار .

إن النتائج المأساوية المحتملة للانقسامات والمواجهات في عالم يزداد تكافلا بصورة مستمرة ، تلزم المجتمع الدولي بتشجيع التعاون من أجل تعزيز السلم والامن لصالح جميع الشعوب وكفالة مستقبل الاجيال المقبلة .

ويود الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه الذى قدم منذ بضعة أسابيع ومن فوق هذه المنصة ، بيانا تفصيليا عن موقف اعضائه المشترك فيما يتعلق بمختلف حالات التوتر والازمات والنزاعات في العالم ، أن يؤكد مرة أخرى في هذه المناسبة الرسمية عن اصراره على تقديم اسهامة ودعمه الفعال سعيا من أجل التوصل الى حلول عادلة ومنصفة . وفي سبيل تلك الغاية ، تتعهد الدول الاعضاء فيه ببذل قصارى جهدها لصالح

السلم الدائم في ظل الامن والتقدم الاقتصادى والثقافي والاجتماعي ، والاحترام الكامل لحقوق وحريات وكرامة كافة الدول وجميع البشر .

اصطحب السيد جال سانتيه ، رئيس وزراء دوقية لكسمبرغ الكبرى ، من المنصة .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي هو معالي الرايت اوترابل السير ليندن بيندلنغ ، رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما .

اصطحب السير ليندن بيندلنغ ، رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما الى المنصة .

السير ليندن بيندلنغ (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اثنتي عشرة سنة ، وقفت على هذه المنصة لاقدم بلدى الى المجتمع الدولي ، ولاؤكد قبولها بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، وهي حفظ السلم والامن الدوليين وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ، وأن تكون الامم المتحدة مركزا لتحقيق تلك الاهداف المشتركة . وقد وقع العديد من التغيرات خلال تلك الفترة ، ومن ثم ، حاولت حكومتي ، على المستوى الوطني ، أن تتخذ التدابير الفعالة الكفيلة بتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادى والسياسي لجزر البهاما . واني على ثقة من أن دولتنا الجزرية الارخبيلية النامية الصغيرة قد تمكنت من تقديم بعض الاسهام الايجابي في المداولات التي تجرى في مختلف محافل هذه الهيئة الدولية .

وانها لمهمة سارة أن اشترك اليوم في الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . واني لعلى اقتناع بأنه بالرغم من نقائصها الواضحة ، فان الامم المتحدة منظمة لها مقومات الاستمرار وتمثل اكفأ وسيط في الشؤون متعددة الاطراف . إن المساواة التي تمنحها الامم المتحدة للدول كبيرها وصغيرها تزيد من أهميتها كمحكّم يلتزم النزاهة في تحكيم كل المسائل . ومن ثم ، يكون من المحتم أن تتفادى الدول الاعضاء مواقف الاستقطاب التي لا تؤدى إلا الى تفاقم المواجهة واحباط الحلول العملية للمشاكل التي يتسنى التوصل اليها عن طريق الاتصالات المستمرة وبتوافق الاراء . وثمة وسيلة من افضل الوسائل التي يمكن البدء بها من جديد ، هي أن تحاول هذه الجمعية تنفيذ العدد الكبير من القرارات التي اعتمدت من قبل بالاجماع .

وفي نفس الوقت الذي تتقلص فيه مسافات عالمنا ، يصبح ذلك العالم أكثر تعقيدا . فسباق التسلح يتصاعد ؛ والوضع الاقتصادي يزداد سوءاً ، وخاصة في البلدان النامية ؛ وتُنكب أمم كثيرة بالجوع والموت بالمجاعات وسوء التغذية ؛ ومازالت بعض الصراعات الإقليمية محتدمة ، ويجرّد البشر في جنوب افريقيا وأماكن أخرى من كرامتهم وحريتهم . فبالرغم من بعض حالات التغيّر المظهري ، من الواضح أننا لا زلنا بعيدين كل البعد عن التنفيذ الكامل لمقاصد الميثاق ، وهي "أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب" .

لقد أشرت في عام ١٩٧٣ الى مفهوم التكافل ، والحاجة لأن تسلّم كل الدول ، كبيرة أو صغيرة ، متقدمة النمو أو نامية ، بأن العزلة تزيد الفرقة ، في حين تعزز الوحدة التجانس في العمل . ونحن نحتاج الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، الى النهوض بمفهوم التكافل ، لانه عندما تدرك كل الدول اهمية المشاركة في اخفاقات ونجاحات بعضها البعض سيصبح بإمكاننا تحقيق نزع السلاح الكامل والعام ، وكفالة الحرية والعدالة لكل البشر ، وتوفير الغذاء الكافي والمأوى لكل انسان .

وبمناسبة الاحتفال بهذه الذكرى الاربعين ، نُظمت أنشطة وطنية ودولية لا حصر لها ، وصدرت تصريحات لا تعدّ ولا تحصى عن الالتزام بدعم الامم المتحدة في مساعيها من أجل تعزيز وصون السلم والامن الدوليين . فإن كانت كل هذه النوايا الطيبة قد قصد منها أن تكون احتفالا بهذه المناسبة فحسب ، فإن الامر يكون مجرّد "طبل وزمر" بلا مؤدى ، بينما ما نحتاج اليه فعلا هو العمل الايجابي إن كنا نريد حقا أن نحقق نتائج ايجابية .

في شهر حزيران/يونيه الماضي ، قال الامين العام السيد بيريز دى كوييار ما يلي في اجتماع للرؤساء السابقين للجمعية العامة :

"بوسع الامم المتحدة أن تكون فعالة للغاية في حسم المنازعات وصيانة السلم . ان استمرار المنازعات أمر مؤسف ينطوى على مخاطر ، ولا ينبغي أن يعتبر دليلا على أن مفهوم الضمان الجماعي غير قابل للتطبيق ، بل ينبغي أن يكون مجرد إنذار بانه ينبغي أن يصبح أكثر فعالية في التطبيق . إن المطلب

الاساسي هو دعم الدول الاعضاء للامم المتحدة على نحو ملتزم ومستمر" .
(A/40/377 ، ص ٧)

وفي ظل هذه الخلفية ، قمنا في الكومنولث بوضع إعلان مبادئ ، واعتمدناه بتوافق الآراء . وبوصفي رئيسا لاجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذي اختتم اعماله أمس في ناسو ، يسعدني أن أُعلم الجمعية العامة باننا اكدنا على المشاغل الكبرى للبشرية كالنظام العالمي ، والازمة الاقتصادية ، وامن الدول الصغيرة ، والحالة في الجنوب الافريقي . وقد وضعنا توصيات محدّدة بشان هذه المسائل ، والزمنا انفسنا بمهمة النهوض بقضية التكافل ، وهي أن نكون الحافظين لاشقائنا . وبالمثل ، اكدنا إيماننا بالامم المتحدة وتعهدنا بتقديم دعمنا للمبادئ الواردة في الميثاق . ولذلك ، ابدينا تصميمنا على أن نعمل مع الدول التي لها افكار مشابهة لافكارنا صوب تحقيق السلم والامن الدائمين في العالم .

ونحن في الكومنولث - الذي يضم اكثر من الف مليون نسمة من جميع مناطق الامم المتحدة ، ويضم شعوبا من جميع الاجناس والعقائد والالوان ومن شتى الايديولوجيات والمعتقدات - ندرك اهمية الوحدة . ونحن نفخر بالاختلافات الموجودة بيننا وبالروابط التي تتيح لنا أن نقلّل الى ادنى حد من المجابهات ، بغية تحقيق توافق آراء ذي مغزى . ومما لا شك فيه ان صدور وثيقة جوهرية بتوافق الآراء من مثل هذه المجموعة المتصفة بالتنوع أمر يبشر بالخير . ومن دواعي الشرف والفخر لي أن اقدم الى هذه الجمعية العامة تلك الوثيقة التي تضم ثلاثة بيانات والتي صدرت باسم بلاغ ناسو .

وأرى انه يتعيّن عليّ أن أشير الى تدهور التعددية أو التعاون الدولي ، وفقا لمنظور الكومنولث ، اذ أن تقرير الامين العام للكومنولث جاء فيه ما يلي :

"لقد تدعم الاتجاه الى الثنائية ، واخذ الميل الى املاء الارادة يظهر بين أقوى العناصر . وبدا مجتمعنا العالمي مكانا اقل ديمقراطية مما كنّا نأمل . وبعد مضي أربعين عاما على اجتماع سان فرانسيسكو ، اخذت المثل التي كانت مصدر الإلهام لإنشاء الامم المتحدة تذبل فيما يبدو مع ذكريات العجز

الانساني الذى أودي بها الى ذلك الوضع . والآن نجد أن الازمة الاقتصادية - تماما كما كانت الحال في السنوات التي بلغت ذروتها بويلات الحرب العالمية الثانية - هي السبب الذى أدى الى التردّى السياسي الحالي . والفكرة القائلة بأن كل بلد مسؤول عن نفسه ويعمل لصالحه وحده ، المقترنة بالايمان الحماسي المفرط بتفاعلات قوى السوق ، هذه الفكرة أحبطت عملية الانتعاش العالمي " .

ومن البيانات الواردة في بلاغ ناسو ، إعلان ناسو بشأن النظام العالمي ، وفي هذا الاعلان ، أكد مجدّداً رؤساء حكومات الكومنولث هذا الاسبوع ايمانهم بالامم المتحدة والتزامهم بالتعددية ، وقد عبّروا عن ذلك جزئيا فيما يلي :

"إننا نذكّر جميع البلدان والشعوب بالاهمية الجوهرية لمنظومة الامم المتحدة التي ينبغي أن يشترك فيها الجميع ويستفيد منها الجميع ، لقد أصبح التعاون الدولي ضرورة ، وليس خيارا ، في عالم اليوم وعالم الغد .

"ونحن نسلّم بأن الامم المتحدة ومؤسساتها لا تخلو من أوجه القصور ، لكننا مقتنعون بأن الحل لا يكمن في رفضها بل في انعاشها وتجديدها : إن استخدام المنظومة بشكل فعّال يرقى في الاهمية الى درجة تغييرها . لذلك ، نرحب بجهود الامين العام للامم المتحدة الرامية الى زيادة فعالية هذه الهيئة العالمية وتحسين قدرتها على منع نشوب الصراعات والتمكن من حسمها متى نشبت ، ونتعهد بالعمل معه لبلوغ هذه الغاية .

"ونأمل أن تبدى كل الدول الرغبة في السعي للتوصل الى توافق في الآراء والتحلي بإرادة التفاوض البنّاء ، وهما مطلبان حاسمان لنجاح المؤسسات العالمية .ونحن نعتقد أن أسلوب العمل في الكومنولث والسعي للتوصل الى توافق الآراء القائم على المساواة والعدالة بين الدول يمكن أن يكون مثالا يحتذى بالنسبة لنا جميعا" .

لقد كان أسلوب عمل الكومنولث هو الذى أدى الى التوصل الى اتفاق الكومنولث بشأن الجنوب الافريقي ، وهو أحد البيانات الواردة في بلاغ ناسو . وقد طالب هذا

الاتفاق حكومة جنوب افريقيا بأن تتخذ خمس خطوات على الفور : أولا ، أن تعلن عن عزمها على تفكيك الفصل العنصري ؛ ثانيا ، أن ترفع حالة الطوارئ ؛ ثالثا ، أن تفرج عن نيلسون مانديلا وغيره من المواطنين الافريقيين ؛ رابعا ، أن ترسي أسس الحرية السياسية ؛ خامسا ، أن تبدأ حوارا عبر الفروق العرقية والدينية والسياسية .

وقد وافقت جميع حكومات الكومنولث في هذا الاتفاق على فرض مجموعة انتقائية من الجزاءات على جنوب افريقيا ، كما حذرت من أن هناك جزاءات أخرى أكثر شمولا سينظر في فرضها بعد ستة أشهر ما لم تحقق جنوب افريقيا تقدما حقيقيا صوب القيام بالخطوات الخمس المتقدم ذكرها . والجزاءات الاضافية هي : أولا ، فرض حظر على الروابط الجوية مع جنوب افريقيا ؛ ثانيا ، فرض حظر على الاستثمارات الجديدة أو إعادة استثمار الارباح المكتسبة في جنوب افريقيا ؛ ثالثا ، فرض حظر على استيراد المنتجات الزراعية من جنوب افريقيا ؛ رابعا ، انهاء الاتفاقات الخاصة بالازدواج الضريبي المعقودة مع جنوب افريقيا ؛ خامسا ، انهاء جميع المساعدات الحكومية للاستثمار في جنوب افريقيا أو للتجارة معها ؛ سادسا ، فرض حظر على جميع المشتريات الحكومية من جنوب افريقيا ؛ سابعا ، فرض حظر على العقود الحكومية مع الشركات التي تمتلك جنوب افريقيا أغلبية أسهمها ؛ ثامنا ، حظر تشجيع السياحة الى جنوب افريقيا .

ويرى البعض أن الخطوات المقترحة في هذا الاتفاق متواضعة . لكنني متفائل ازاء هذه النتيجة ، ومع ذلك ، أفضل النظر اليها لا باعتبارها نهاية البداية للاجراءات النهائية الرامية الى ازالة الانحراف الانساني الذي يمثله الفصل العنصري ، بل باعتبارها بداية البداية . وكل يوم تزهق فيه روح في جنوب افريقيا هو إضافة للارواح الكثيرة التي ضحى بها زبانية الفصل العنصري على مذبح الشيطان . إن الوقت يكاد ينفد ، ولكن هذا الوقت يمكن اختصاره كثيرا من خلال ممارسة الارادة الجماعية للدول الكبرى والصغرى التي لم تشترك في اجتماع الكومنولث في ناسو . إن الاستجابة المتناسبة من خلال هذا الاتفاق يمكن اعتبارها بداية ، ولكن من الممكن أيضا اعتبار أنها تنطوي ضمنا على استجابة تؤدي الى النهاية . لهذا السبب أدعو جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى اتخاذ اجراءات مماثلة .

وكان نصف رؤساء الحكومات الذين تجمعوا في ناسو يمثلون بلدانا يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ، ولكل منها احتياجات امنية متشابهة . وقد دعت احداث غرينادا في عام ١٩٨٣ قادة الكومنولث الى تركيز الانتباه على الاحتياجات الحيوية لامن الدول الصغيرة وما يمثله هذا الفراغ من خطر محتمل على الدول الاكبر .

وكان معروضا علينا تقرير اعدته مجموعة من الدبلوماسيين والقانونيين والموظفين العامين والاكاديميين في الكومنولث بعد اجراء مشاورات واسعة النطاق ، ويعتبر تقريرهم اشمل دراسة اعدت حتى الان عن مشكلة امن الدول الصغيرة في جميع المناطق الدولية .

واكدت الدراسة ان مشكلة الامن قضية متعددة الاوجه تحتاج معالجتها الى العمل بصورة متزامنة في مجموعة متنوعة من الجبهات . وبالتالي تتطلب اجراءات على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية وفي المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية . وتضمنت الدراسة اعترافا رسميا بالصلة الوثيقة بين الفقر وعدم القدرة على الدفاع عن النفس مما حدى بالمجموعة الى تقديم اقتراح بشان عدد من المجالات التي ينبغي العمل في نطاقها .

ومن ثم اود ان ادعو هذه الجمعية العامة اولا ، الى الاعتراف بضرورة وضع ترتيبات ونهج اقتصادية دولية تستجيب لاوجه الضعف الخاصة بالدول الصغيرة ، وثانيا ، النظر بعين القبول في اقامة نظام فعال للامن الجماعي الشامل .

لقد تعرض السلم والاستقرار والامن في الدول الجزرية الصغيرة لخطر بالغ من جانب اقطاب الاتجار بالمخدرات . ولايزال انتشار الاتجار بالمخدرات مشكلة ذات ابعاد مقلقة للغاية في اغلب ارجاء العالم وتنتشر الدول الجزرية في منطقة الكاريبي والبهاما على امتداد المسالك الجوية والبحرية بين البلدان المنتجة للمخدرات في امريكا الجنوبية والاسواق الرئيسية لاستهلاكها في قارة امريكا الشمالية . وبسبب تلك الظروف الجغرافية وجدت تلك الدول نفسها عرضة للاستغلال بصورة خاصة كمراكز للشحنات العابرة في العمليات الدولية للاتجار بالمخدرات . وقد اضطرت الدول الارخبيلية مثل البهاما الى تجاوز حدود مواردها المالية والامنية في سعيها لمكافحة ذلك البلاء وتنفيذ القانون ضد مرتكبيه .

وقد وجهت البهاما اهتماما كبيرا لمسالة الاتجار بالمخدرات منذ منتصف السبعينات . وكان من التدابير الرئيسية التي اتخذناها لمواجهة خطر المخدرات زيادة تمويل ادارة الشرطة وكذلك انشاء خفر للسواحل للقيام بدوريات تجوب البحار على طول ارخبيل البهاما . وكان من اثر ذلك على الميزانية ان حولت موارد ضخمة من البرامج الاجتماعية والاقتصادية مثل الصحة والتعليم والبنية الاساسية لمكافحة مشكلة المخدرات المتصاعدة .

وفي عام ١٩٧٥، بلغ اجمالي الانفاق الجارى والاستثمارى لتنفيذ القانون حوالي ٩,٩ مليون دولار . وبعد سنوات خمس ، في عام ١٩٨٠، ارتفع الانفاق الاجمالي بما يزيد على ١٠٠ في المائة ليصل الى ٣٠,٢ مليون دولار . وفي نهاية عام ١٩٨٥ ، من المتوقع ان يكون الانفاق الاجمالي على تنفيذ القانون في البلد الصغير البهاما في حدود ٤١ مليون دولار ، اى بزيادة اخرى بنسبة ١٠٠ في المائة عن رقم عام ١٩٨٠ . وهذه الارقام لا تحتاج الى تعليق .فتنفيذ القانون في البهاما اصبح نتيجة مباشرة للاتجار بالمخدرات يفرض عبئا ثقيلا على الموارد المحدودة لبلدنا .

ومنذ اربعة اسابيع عندما اجتمعت مجموعة الخمسة في نيويورك ، ومنذ ثلاثة اسابيع عندما اجتمع وزراء مالية الكومنولث في جمهورية ملديف ، ومنذ اسبوعين عندما اجتمع محافظو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سيول ، وفي الاسبوع الماضي عندما اجتمع رؤساء حكومات الكومنولث في ناسو، توصل قادة العالم الى نفس توافق الاراء الواسع النطاق بشأن الحالة الخطيرة الراهنة للاقتصاد العالمي . فالانتعاش الاقتصادى الذى قادته الولايات المتحدة طوال الاشهر الثمانية عشر الماضية لم يسفر الا عن منافع هامشية اقتصرت في غالبيتها على البلدان الصناعية ، وحتى في تلك البلدان فقد تحقق النمو الاقتصادى المتواضع والحد من معدل التضخم على حساب الزيادة في البطالة و/او الزيادة في عجزالميزانية . وقد صاحب ايضا هذا التحسن المتواضع في البلدان الصناعية تصاعد في الاتجاهات والتدابير الحمائية . وهو تطور من شانه ، اذا سمح له بالاستمرار دون رابط ، ان يؤدى بالتاكيد الى اثر غير ملائم على معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية .

وسيكون ذلك بمثابة الكارثة ، خاصة للعديد من الدول الجزرية النامية في منطقة الكاريبي التي لاتزال تعاني من الاثار المعاكسة للصدمات النفطية في اوائل السبعينات . وعلاوة على ذلك ، فان عددا من تلك الدول لم تستعد بعد قوتها الاقتصادية إثر تدابير التقشف التي فرضتها المؤسسات الدولية باعتبارها جزءا لايتجزء مما يسمى بعملية التكيف الهيكلي .

ويجب ان نضيف الى هذه الخلفية القاتمة مشكلة الديون الخارجية الفادحة للبلدان النامية ، والتي بلغت طبقا لتقديرات مجموعة من خبراء الكومنولث حوالي ٨٠٠ مليار دولار في نهاية ١٩٨٣، او بصورة اكثر تحديدا ، ماقدره مرة ونصف مرة المتحصلات الاجمالية لصادرات البلدان النامية . وتمثل خدمة ذلك الدين التي تتقاضاها الدوائر المصرفية في البلدان الصناعية و/او الوكالات الدولية جزءا كبيرا من الناتج القومي الاجمالي لبعض البلدان النامية .

ومن ثم فان الحجة الذائعة حاليا والتي تقول انه ينبغي ان تتغلب الدول المتقدمة على الكساد اولا حتى تتمكن الدول النامية من تحقيق التقدم هي حجة زائفة تماما. فالواقع يبين ان الدول النامية ، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة ، تتراجع الى الوراء عندما تتقدم الدول الصناعية الى الامام ، وبالتالي تزداد الفجوة الاقتصادية بين المجموعتين اتساعا بدلا من ان تتقلص .وفي الحقيقة ، يتزايد الضعف الاقتصادى للدول الصغيرة ولا تفعل البلدان الصناعية او الوكالات الدولية الا النذر اليسير لعكس مسار ذلك الاتجاه الخطير .

ولاتتمكن الدول الصغيرة من الوصول الى الاسواق العالمية لراس المال ،ومن ثم تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة المقدمة من الوكالات المتعددة الاطراف لتلبية احتياجاتها الانمائية . بيد ان البنك الدولي الذى اعتبر لفترة طويلة المنقذ الاقتصادى للبلدان النامية ، قد راى انه من الملائم ان يخرج بصورة تدريجية الدول الجزرية الصغيرة من المؤسسة الانمائية الدولية على اساس المعيار المشكوك في صحته وهو معيار نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي . وبالمثل ، فان دولا جزرية صغيرة اخرى مثل البهاما تمر بعملية الاخراج المتدرج من تسهيلات الاقتراض للبنك الدولي وهو ما يترتب عليه ان اية خطط انمائية كان يتوقع تمويلها عن طريق قروض البنك الدولي سيكون مصيرها الى دار المحفوظات الوطنية .

وتؤيد البهاما تاييدا كاملا الموقف الذى يدعو البنك الدولي الى اعادة النظر في سياسته الخاصة بالتدرج وان يعتمد موقفا اكثر مرونة في تحديد معايير ذلك التدرج .

وفي ضوء الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة والتطورات المتوقعة للاقتصاد العالمي في المستقبل ، فمن الحتمي على الامم الصناعية والمؤسسات متعددة الاطراف ان تقدم المزيد من المساعي الى الامم النامية لا ان تقلل منها . وفي هذا السياق ترحب البهاما بالمبادرات الاخيرة التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من اجل انشاء وكالة متعددة الاطراف لضمان الاستثمار ، والتي يتوقع ان تعزز تدفق راس المال والتكنولوجيا الى البلدان النامية عن طريق توفير ضمان للاستثمار الخاص ضد المخاطر غير التجارية في الدول الاعضاء . وخلاصة القول ، هناك حاجة ملحة الى المزيد من الوكالات متعددة الاطراف لضمان الاستثمار والابتعاد عن فكرة التدرج في وقت الاتجاه المتنامي نحو الركود الاقتصادى اذا ما كان للعالم النامي ان يعكس مسار هذا الركود بصورة دائمة .

السيد الرئيس ، سأكون مقصرا اذا ختمت كلمتي دون ان اهنئكم على انتخابكم واعرب عن الامتنان للامين العام لجهوده التي لاتكل في الدعوة الى تعددية الاطراف والدفاع عن ضرورة حفظ السلم والامن الدوليين .

وبصفتي رئيسا لمجموعة رؤساء دول الكومنولث ، اود بالنيابة عن تلك الدول ، ان اعرب عن تقديرنا العميق لاتاحة الفرصة لنا لنتكلم امام هذه الهيئة الموقرة وان نكرر الاعراب عن ايماننا وتاييدنا للامم المتحدة باعتبارها اكثر الهيئات البناءة القادرة على النهوض بالمثل العليا للتعاون الدولي وحسن النوايا بين الامم .

اصطحب السير ليندن بيندلنغ رئيس وزراء كومنولث جزر البهاما من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي رئيس الوزراء ووزير الطيران المدني في فيجي ، فخامة الرايت اونرابل راتو سير كاميسيسي مارا .

اصطحب فخامة السير كاميسيسي مارا ، رئيس الوزراء ووزير الطيران المدني في فيجي ، الى المنصة .

سير كاميسيسي مارا (فيجي)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نعلم جميعا ان المناسبات التذكارية مناسبات للاحتفال . واذ تحتفل الامم المتحدة بذكراها السنوية الاربعين اتقدم الى جميع الممثلين الحاضرين هنا والى المنظمة بتهانيء حكومة فيجي وشعبها اللذين يحتفلان بالذكرى الخامسة عشرة للاستقلال في هذا الشهر . كما نغتنم هذه الفرصة لنؤكد لكم مواصلة التزامنا بالاهداف والمقاصد النبيلة لهذه المنظمة الغالية . غير ان المناسبات التذكارية مناسبات ايضا للتامل والتقييم ، وهذا هو السياق الذى اود منكم ان تنظروا الى ملاحظاتي اليوم من خلاله .

ان الامم المتحدة لم تفتقد يوما المنتقدين ، واجرؤ على القول ان بعض الانتقادات التي نسمعها ، والمستمدة من شعور بالاحباط ازاء الافتقار الى الاجراءات المحددة الحاسمة ، لها مايبررها . مع ذلك يجب الا ننسى ما حققته او قدمته الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من انجازات عديدة ومساهمات هائلة في كل ميدان من ميادين النشاط البشرى تقريبا. والواقع ان الامم المتحدة عملت بكفاءة بقدر ما سمح لها بذلك وعلينا جميعا ان نتذكر ان تحسن فعاليتها لن يتحقق الا اذا اوليناها المكانة والمهابة والسلطة المقصودة من تاسيسها. وذلك امر لازم على الاخص في السعي من اجل السلم ـ سلم يمتلك مقومات البقاء والاستمرار ـ الذى يمكن للبشرية من خلاله ان ترقى الى افاق اسمى وتحسن احوال الانسان في كل مكان بدلا من العيش في خوف وقلق .

اننا شعب بسيط . ونجد من الصعب ان نفهم كيف تدعي كل امة على وجه الارض انها تبغي السلم بينما يستعصي علينا . ليست هناك امة واحدة في هذه الجمعية لا تدعي انها تكرس نفسها للسلم والتقدم . بل ان الجميع يؤكدون ان ليست لديهم اولويات اعلى . واذا كان هذا مانريده جميعا ، فلماذا يزوغ عنا؟ واعترف بتواضع بان الذين يعربون بصوت عال عن رغبتهم في السلم ، ويقومون في نفس الوقت بانشطة تحبط هذا الهدف وتعرض للخطر وجود الانسان ذاته ، هم الاعداء الحقيقيون للبشر ، ايا كانت عقيدتهم . ولقد قيل اذا كانت الحرب تبدأ في ذهن الانسان ،فلابد من بناء حصون السلام في قلبه . واني اؤمن بهذا ايمانا عميقا . وحصون السلام لايمكن ان ترتكز على الترسانات الكبيرة والاسلحة المتطورة الحديثة وادوات المحرقة .

في جزرنا يمثل السلم والوئام شرطان اساسيان لوجود المجتمع المتعدد الاعراق الذى نعيش فيه . ونعتبر التنوع الثر لهذه الثقافات والمعتقدات واللغات والعادات نعمة من اعظم نعمنا ومجدا من امجادنا . لكن السلام والوئام لايمكن ان يعتبرا امرا مفروغا منه . ولقد اتخذنا اول تدابير احترازية عند صياغة دستور استقلالنا . فإلى جانب اعلان شرعة الحقوق يكفل الدستور التمثيل في مجلسنا التشريعي لجميع الاعراق الرئيسية في بلادنا . ومنذ ذلك الوقت دأبت حكومتنا على السعي الى تشجيع الوئام وتعزيزه بين الاعراق وازالة الممارسات التي يمكن ان تؤدى الى المرارة والاستياء والاضطراب . ولم يتسن هذا الا لان شعبنا يدرك تمام الادراك ضرورة الاجراءات البناءة لضمان مناخ من السلام والصداقة والتعاون . والامثلة وفيرة على هذا في جميع ارجاء بلادنا . وفي الاونة الاخيرة شهدنا مشاهد ابتهاج رائعة في مهرجان متعدد الاعراق للاحتفال بالذكرى الخمسين بعد المائة لقدوم الكنيسة المسيحية المعمدانية الى فيجي - وهو احتفال في الحقيقة بنبأ قدوم امير السلام الى جزرنا .

ويمكنكم ان تتصورونا في قلب المحيط الهادئ وكاننا نرمي حصاة صغيرة في المياه احتفالا بالسلام في الوطن . ومع سريان الامواج ننضم الى اصدقائنا في محفل قادة المحيط الهادئ لالقاء نظرة اشمل . اننا نحس بصورة فريدة بالخطر النووى في المحيط الهادئ لان الحكومة الفرنسية تمعن ، بالرغم من الاحتجاجات المتكررة باشد لهجة ممكنة من جميع بلداننا، في اجراء تجارب نووية في جزيرة موروروا المرجانية في قلب المحيط الهادئ . ومع اننا نثمن علاقاتنا مع فرنسا - التي قدمت للعالم الكثير - ما من شئ يمكن ان يثنينا عن الادانة الكاملة والصريحة والمباشرة لتجاهل فرنسا احتجاجات بلدان المحيط الهادئ ، وباعتقادنا تجاهل سلامتها.

وكما تدركون دون شك ، وقعنا مؤخرا معاهدة لاعلان منطقة خالية من الاسلحة النووية في المحيط الهادئ. وتنص هذه المعاهدة على جملة امور منها ان الموقعين لن يسمحوا بصناعة اجهزة التفجير النووية او تجربتها او نشرها في اراضيهم ، ولن يساعدوا او يشجعوا اية دولة في مثل هذه الانشطة . وتحظر المعاهدة ايضا تصدير المواد النووية مالم يكن ذلك مشمولا بضمانات صارمة تؤمن استخدامها في الاغراض السلمية وحدها ، كما تحظر القاء المخلفات النووية .

وبعض الاوساط الصحفية العالمية التي تنتمي الى البلدان التي كنا نتوقع منها قدرا اكبر من التاييد والتعاطف حاولت التقليل من اهمية المعاهدة . ونحن اول من يعترف بانها تقصر عن الكمال وانها لا تصل الى نهاية الطريق . ولكن تذكروا اننا مجموعة دول مستقلة ذات سيادة في المحيط الهادئ ، ولابد من وجود اسس يمكن التوصل بشانها الى الاتفاق - او الى اكبر قدر ممكن من الاتفاق .

فبعضنا ، مثلا ، يرى ان استراتيجية الدفاع في المحيط الهادىء تلزمنا بأن نسمح بزيارة السفن الحربية النووية لموانئنا . وهناك آخرون ليسوا على استعداد للوصول الى هذا الحد . لكن كلا منا احترم دائما وجهة نظر الآخر . وركزنا دائما في مناقشاتنا على الامور التي تجمعنا لا على الامور التي تفرقنا . ولذا فان خلافاتنا تخلو من مرارة الاتهامات المتبادلة والتهجم الذى يبرز في أحيان كثيرة في مثل هذه المناقشات . ونعتقد أننا تمكنّا في نهاية المطاف من التوصل الى توافق آراء على طريقة المحيط الهادىء ، وأن المعاهدة ليست انجازا ومساهمة في السلام العالمي فحسب ، بل يمكن أيضا ان تكون قدوة . ونحن نتطلع لأن تؤيدنا الدول الكبرى في المنطقة بتوقيعها البروتوكولات الواجبة للمعاهدة . ونتوجه بآخر دعوة الى فرنسا ونقول لها ، انك ستلقين منا كل ترحيب .

ومع انتشار المشاكل نصل الى الشرق الاوسط ، برميل البارود منذ الازل . وعندما انشئت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، كانت فيجي في طليعة من تطوع في صفوفها . فكل جندى يذهب الى الشرق الاوسط يذهب متطوعا . وفي سيناء أيضا ، وفي فريق المراقبين ، لعبت فيجي ومازالت تلعب دورها في الجهود الرامية الى صيانة السلم في هذه المنطقة المضطربة . وقد اعتبرنا ان هذه مساهمة عملية يمكن ان نسهم بها في تحقيق السلام . وقد استمررنا في تقديمها ولانزال بالرغم من الخسائر في الأرواح بين شبابنا والتكلفة المادية الجسيمة التي تتحملها مواردنا المالية . ومنذ بدء العمليات ، خدم جنود فيجي في لبنان وفي سيناء ، واصيب بعضهم بجراح وقتل البعض الآخر . ونحن نجل ذكراهم كما تجلونها أنتم في يقيني . وقد قدمنا مساهمتنا المالية في تكلفة العملية ، ولكن الامم المتحدة مدينة لنا حتى الآن بمبلغ ١٤ مليون دولار لقاء تكاليف جنودنا ، وهو دين لا نتلقى فائدة عليه ؛ ورغم أن هذا المبلغ يمثل تقريبا ٣٠ في المائة من اجمالي انفاقنا . وقد يتساءل الاعضاء ان لم يكن هذا العبء مرهقا لبلد صغير لا يزيد تعداد سكانه عن ٦٥٠ ألف نسمة ، بالاضافة الى قيام ذلك البلد بتوفير مفرزة عسكرية . ولعل الاعضاء ، وهذا هو الافضل ، يقومون بشيء جماعي للتخفيف من هذا العبء .

وفي هذه الجمعية العظيمة دأبت فيجي على توجيه جهودها ، مهما كانت صغيرة ، صوب صيانة السلام وازالة ما قد يؤدى الى نشوب الصراع . ونحن من أطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والكثير من الاتفاقيات المماثلة . ونؤيد تأييدا قويا عقد الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ونعارض باستمرار سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، ونؤيد المبادرات الرامية الى تحقيق الاستقلال . ولكن كل هذه المشاكل لابد من معالجتها عن طريق الحوار والتسامح والاخذ والعطاء .

واخيرا اسمحوا لي أن استرعي انتباه الوفود الى الدول الصغيرة التي تؤلف اليوم ثلث أعضاء هذه الهيئة العالمية تقريبا . ودون أن أقلل بأى حال جسامة الصعوبات السائدة في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، تلك المناطق الشاسعة التي استحوذت ومازالت تستحوذ على انتباهنا ، أجد لزاما عليّ أن اشير الى ان الاوان قد آن لنحظى نحن ، البلدان الاصغر ، بشيء من اهتمامكم . فجميع المشاكل الكبرى التي تواجه العالم - مشاكل الامن ، وأزمة الديون ، والبطالة ، والكوارث الطبيعية ، وهلم جرا - كلها تؤثر علينا بشدة وبقسوة لا هوادة فيها . وهناك بطبيعة الحال بالاضافة الى ذلك مشاكل خاصة بنا ناشئة عن صغر حجمنا وعزلتنا وافتقارنا الى السواحل ووضعنا الجزرى ، وما الى ذلك . ولا يتيح لي الوقت أن اسهب ، ولكن لابد أن نجد لنا مكانا على جدول أعمال الجمعية ، بحيث تتمكن من تفهم شواغلنا وتقديرها وتستجيب لنا بوصفنا جزءا ذا بال من مجتمع الامم . لقد انقضى عهد الدراسات والتقارير ، ولابد أن تتخذ الآن الامم المتحدة ومختلف وكالاتها اجراءات ايجابية ملموسة ، لاننا نحن أيضا جزء من الانسانية التي هي كل متكامل لا تنفصم عراه ، وقد انكر وجوده لفترة طويلة في رحاب هذه القاعات .

وبعد أن بلغت الامم المتحدة في السنة الاربعين اشدها وسن الرشد ، نأمل ان تتسم جهودها المقبلة بموفور الطاقة والالتزام المستمر بالسلم والتقدم والرخاء للانسانية قاطبة .

<u>اصطحب السير كاميسيسي مارا ، رئيس الوزراء ووزير الطيران المدني في فيجي من المنصة</u>

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي هو سعادة السيد غ.م.ف. فان اردين ، نائب رئيس الوزراء والمبعوث الخاص لحكومة مملكة هولندا .

السيد فان اردين (هولندا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم حكومة مملكة هولندا ، يشرفني أن أشترك في هذا الاحتفال بمناسبة الذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة . واعتبر هذا شرفا لانني أمثل هنا أمة أيدت الامم المتحدة عبر هذه السنوات الاربعين تأييدا مستمرا . ونحن بالتأكيد نعتبر الذكرى الاربعين لإنشاء الامم المتحدة مناسبة سعيدة ، حتى ونحن نشاطر في مشاعر القلق التي عبّر عنها الامين العام وآخرون بشأن أداء هذه المنظمة .

ان تأييد هولندا للام المتحدة يتمشى مع النظرة الدولية التي ينظر بها الشعب الهولندي الى الامور منذ عهد طويل . فلعدة قرون ما فتىء الشعب الهولندي أمة متفتحة على العالم الخارجي . ويرجع ذلك جزئيا الى مركز هولندا بوصفها بلدا يقع على مفترق الطرق بين ثقافات مختلفة ، وجزئيا بسبب تقاليدنا البحرية والتجارية .

ومازلنا نعلّق أهمية كبيرة على تعزيز النظام الدولي القائم على حكم القانون لا على حكم القوة . ورجل القانون الهولندي البارز هوغو غرويتوس ، يلقب في بعض الاحيان أبو القانون الدولي . كما أن مدينة لاهاي قد اختيرت لاستضافة مؤتمرى السلام العظيمين في عام ١٨٩٩ و ١٩٠٧ ، وهي تستضيف اليوم محكمة العدل الدولية . وقد أخذنا على عاتقنا التزامات بعيدة الاثر في قبولنا لولاية المحكمة ، ونحن نرحب بكل الاعمال التي من شأنها أن تعزز سلطتها ، لاننا نعتبرها حجر الزاوية للنظام الدولي الجديد المتوخى في الميثاق . وبالمثل ، فقد كنا باستمرار ننفذ قرارات ونداءات مجلس الامن ، حتى عندما كانت هذه القرارات والنداءات تتعارض مع مصلحتنا الوطنية . فلماذا يجب على الحكومات ان تتقبل ما لا يتفق وأولوياتها الوطنية ؟ لان من الواضح ان الانسانية تواجه مزيدا من المشاكل التي لا يمكن حسمها على اساس كل أمة على حدة . وتلوث البيئة ما هو إلا أحد الامثلة على ذلك . ففي حالات عديدة ، نجد أن الحلول التي

تبدو رشيدة من وجهة نظر المصلحة الوطنية قد تضيف الى الحماقة الجماعية . وبالتالي ، فان عددا متزايدا من المشاكل العالمية أصبح يتطلب تعاونا على الصعيد العالمي ، يجرى فيه التوفيق بين المصالح الوطنية والشواغل المشروعة للعالم برمته . وهذا التعاون الدولي يحتاج الى اطار شامل ، أو كما جاء في المادة الاولى من الميثاق ، يحتاج الى " [مرجع] لتنسيق أعمال الامم " ، من أجل عالم اليوم ، بل ومن أجل عالم المستقبل .

لقد تفوقت الامم المتحدة على سابقتها عصبة الامم في ثلاثة مجالات : السن ، وعدد الاعضاء ، ونطاق نشاطها . وهذا يبرر حقا التهنئة الحارة والصادقة التي نقدمها بصفة خاصة لكل من جعلوا هذه المنظومة تعمل بنجاح ، بفضل جهودهم الدؤوبة . ان بعض القدامى مازالوا بيننا ، ويمثلون مصدر الهام للاجيال الجديدة من الموظفين الدوليين ؛ والبعض الآخر قد تركوا عالمنا ولكن ذكراهم مازالت تنير لنا الطريق .

وثمة مثل مأثور فرنسي يقول " كل شيء يبدأ بالروحانيات وينتهي بالسياسات " . وكما ذكر كثير من المتكلمين ، فان الامم المتحدة انشئت منذ اربعين سنة في وقت عظمت فيه الآمال . واذ ننظر الى عالم اليوم ندرك أن المنظمة لم تحقق تلك الآمال إلا في نطاق محدود . وبصفة خاصة فان الامم المتحدة لم تتمكن حتى الآن من اقامة نظام دولي مبني على سيادة القانون لا على سيادة القوة . إلا أن هذا لا يجوز أن يكون سببا للتخلي عن هذا الهدف . فالامم المتحدة مازالت هي الاداة الرئيسية في السعي لبلوغ تلك الغاية . وتشترك الدول الاعضاء كافة في مسؤولية الحفاظ على تلك الاداة القيّمة وتعزيزها ، وعدم تركها تتخبط وتتفكك . ولا تستطيع الامم المتحدة أن تحقق أكثر مما يسمح به أعضاؤها . وقد ثبت في حالات عديدة أن قوة سلسلة الامم المتحدة لا تتجاوز قوة أضعف حلقة فيها . ودورها حتى الآن محدود لأن أعضاءها يجدون صعوبة في ايجاد التوازن السليم بين الأولويات الوطنية ومصالح المجتمع الدولي بصفة عامة . وتتعطل فعالية الامم المتحدة في كثير من الاحوال لان الوفود الوطنية أدمنت لعبة المناورات السياسية . وهذا ينطبق جزئيا على عمل الوكالات المتخصصة التي قد تضار من جراء اضفاء طابع سياسي لا لزوم له عليها .

والامم المتحدة في حد ذاتها لا غبار عليها . ورغم أنها من الناحية الرسمية منظمة تمثل دولا ، فان هدفها الاصيل يتجاوز بكثير مجرد رعاية مصالح الدول . فالميثاق يستهل ديباجته بعبارة " نحن شعوب العالم " ولم يذكر " نحن حكومات العالم " ، لان الهدف الاسمى للامم المتحدة هو حماية مصالح الانسان والارتقاء بها . ومن هذه الزاوية بالذات أثبتت الامم المتحدة بجدارة قدرتها على القيام بأعمال هامة

ومفيدة . ولئن كانت الامم المتحدة في مجال السلم والامن قد قصرت عن الوفاء بالآمال العريضة التي علقت عليها وقت نشأتها ، فقد حققت في مجالات أخرى اكثر مما كان متوقعا منها . وأنا أذكر في هذا السياق وضع مجموعة كاملة من القواعد والمعايير الدولية في عدد كبير من الميادين ، الى جانب انشاء آليات مختلفة لمراقبة الامتثال لهذه القواعد . وأذكر أيضا الدور الرائد الذى تضطلع به الامم المتحدة في تنظيم التعاون الدولي ، سواء فيما يتعلق بمشكلة السكان ، أو حماية البيئة ، أو مكافحة العنصرية ، أو تحرير المرأة . ومن المشاكل الرئيسية التي لم تطرح في ١٩٤٥ مشكلة التنمية التي أصبحت الآن أهم ما يشغل بال منظومة الامم المتحدة بأكملها . وقد أسهمت الامم المتحدة بشكل ملموس في عملية التنمية في عديد من الدول عن طريق دورها الفكرى ومن خلال التعاون التقني في الميدان . وحقا مازال أمامنا الكثير الذى يتعين القيام به ، ونحن في حاجة ماسة الى تحسينات ، ولكن أهمية أنشطة الامم المتحدة أمر لا جدال فيه .

واذا ما قارنا الامم المتحدة بسابقتها عصبة الامم نستطيع أن نقول ان الطابع المميز للمنظمة الجديدة يظهر جليا في تفانيها في خدمة قضية حقوق الانسان . والقضية الاساسية هي أن تحترم الدول الحق الاساسي للفرد في الحرية بكل جوانبها بما فيها الجانبان السياسي والاجتماعي . وفي مجال إعمال هذه الحريات لايزال هناك الكثير الذى يتعين القيام به ، الا أن تقدما ملموسا قد تحقق في وضع القواعد التي تحاسب الحكومات على أساسها . فالسعي لإقرار حقوق الانسان لا يعني مجرد معارضة الممارسة التعسفية لسلطة الدولة بل يعني أيضا تحرير طاقات الانسان واتاحة الفرص لتطوير الفرد . وحرص الامم المتحدة على كفالة الحق الاساسي للانسان في الكرامة جعلها توجه جهودها الى القضاء على النظام الاستعمارى ومكافحة العنصرية والفصل العنصرى ، وتخفيف محنة اللاجئين وتحسين أحوال المرأة ، واشراك الشباب في تطوير المجتمع - وقد ركزت الامم المتحدة اهتماما خاصا على هذا الموضوع هذه السنة باعتبارها سنة دولية للشباب . وكانت الرغبة في تحقيق تكافؤ الفرص سواء بين الدول أو بين الافراد داخل

الدول هي حافز الامم المتحدة للتصدى لمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . بل نستطيع أن نقول ان الحق في الحياة هو في التحليل الاخير أساس سعيها للحفاظ على السلم والامن . وكل هذه الجهود خطوات على الطريق المؤدى الى اقامة نظام دولي جديد أكثر أمانا وعدالة لصالح الاجيال المقبلة .

أما وقد قلت هذا فاسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن المشاكل الملحّة . لقد أيدت حكومتي توصيات الامين العام في تقريره المقدم الى الدورة السابعة والثلاثين فيما يتعلق بالاستخدام الافضل للوسائل التي يتيحها الميثاق للحفاظ على السلم والامن الدوليين . وكنا نفضل لو أن المجتمع الدولي رأى من المناسب البت في تلك المقترحات . ومرة أخرى نرحب بالمقترحات التي طرحها الامين العام في تقريره المقدم الى الدورة الحالية فهي تبدو لنا عملية ومعقولة للغاية . كما نرى ان مجلس الامن ينبغي ان يركز اهتمامه على عدد محدود من المشاكل الملحّة . ونحن نؤيد الامين العام في مطالبته بقدر أكبر من التشاور فيما بين الحكومات داخل الجمعية العامة ، ونشاركه القلق من أنه اذا لم يتسن اجراء تحسينات في هذا الصدد فان العملية السياسية في الجمعية العامة سوف تتدهور . وأخيرا فاننا نؤيد تمام التأييد اعطاء دور أكثر فعالية للامين العام واستخدام وسائل أوسع وأسرع لتقصي الحقائق والمراقبة . فقد ثبت أن الجدل الذى يشيع الانقسام لا يسفر إلا عن نتائج عكسية .

وخلال الاربعين سنة الماضية تغيّر العالم تغيّرا جذريا ، وهو ما حدث للامم المتحدة أيضا . وسيكون على هذه المنظمة أن تستمر في استيعاب التطورات الجديدة والافكار الجديدة ، ولا يجوز أن تسمح لنفسها بالتقيد بقوالب رنانة جوفاء . ويقال أحيانا ان هناك بالنسبة للكثيرين نوعين فقط من المنظمات الدولية : المنظمات التي تجعلهم يتشاءبون والمنظمات التي تجعلهم يغطون في النوم . ولم تكن الامم المتحدة في السنوات القليلة الماضية مما يمكن ادراجه تحت أى فئة من هاتين الفئتين . بل على العكس من ذلك ، ففي مناسبات كثيرة نجحت المنظمة في أن تكون العامل المنشط للمتعاملين معها . ان استياء البعض يرجع في جانب منه الى الاختلاف المشروع في الآراء بين مختلف مجموعات الدول . ولكن ليس هناك حل سريع لذلك الاختلاف .

إلا أن هناك مسائل اخرى يمكن حلها من حيث المبدأ . فيجب ، على سبيل المثال ، تطبيق معايير صارمة لمراقبة الجودة ، بحيث نكفل أن تكون تحليلات الامم المتحدة وخدماتها على أعلى المستويات . ولتحقيق ذلك يتعين على الدول الاعضاء ان تتحلى بضبط النفس . ويجب عليها ان تحجم عن إثقال الامانة العامة بمهمات تافهة ، وان نمكّن الامين العام من استخدام افضل الموظفين الدوليين ، وأن تمنحهم الحرية في الوفاء بمسؤولياتهم بدرجة معقولة من الاستقلال .

ان الامم المتحدة محفل لا غنى عنه لتبادل الرأى بين دول العالم بشأن التكافل القائم بينها ، وبشأن العلاقات المتشابكة بين مختلف المشاكل العالمية ، وكذلك بشأن التفاعل بين السياسات الدولية والسياسات المحلية . وهولندا حريصة على أن ترى الامم المتحدة وقد تمكنت من القيام بهذا الدور الهام خلال العقود المقبلة .

لقد اقترح الامين العام في تقريره الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة أن تجدد حكومات الدول الاعضاء التزامها بالميثاق . وباسم حكومة هولندا وشعبها ، أود أن أجدد التعهد التالي الذى قطعه رئيس وزراء هولندا دى يونغ في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الامم المتحدة .

"انني وزملائي في هولندا وجزر الانتيل نعلن التزامنا رسميا بالميثاق .

"ونكرر ما وعدنا به من المساهمة بكل ما في طاقتنا في اقرار الامن والسلم .

"ونحن نقبل أحكام الميثاق فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية .

"ونعد بأن نجاهد من أجل تحقيق نزع السلاح العام والشامل .

"ونقبل الالتزام الذى نص عليه الميثاق بالعمل من أجل احترام القانون الدولي وتعزيزه .

"ونؤيد استراتيجية التنمية الجديدة .

". . . . .

"وسنضع أهداف الامم المتحدة نصب أعيننا ، وسندعم كل جهد يهدف الى جعل الامم المتحدة أداة أكثر فعالية لارساء السلم والعدالة والتقدم .

"فليكلل الله عملنا بالنجاح لما فيه خير البشرية ."

(A/PV.1874 ، الفقرات ٦٣-٦٨ ، و٧٠-٧١) .

السيد أندريوتي (ايطاليا)(ترجمة شفوية عن الفرنسية): ليس هذا الاجتماع مناسبة للاحتفال فحسب ، وانما هو أيضا مناسبة للتفكر وتجديد التزامنا بالقيم التي توحد بيننا .

وسيظل عام ١٩٤٥ محفورا في ذاكرة الشعوب والافراد ففي الوقت الذى كانت فيه أكثر المنازعات العالمية تدميرا تقترب من نهايتها ، وكان فجر الامل الجديد يشرق على العالم ، كانت المرحلة الذرية تبدأ في نفس الوقت .وهي حقيقة يصعب من مسافة ٤٠ عاما أن نقدر أهميتها الهائلة بدقة ، ولكنها بالرغم من ذلك قد أدخلت الى الحياة الدولية ، الى جانب امكانيات التقدم السلمي الهائلة ، اشباحا مقلقة بشأن مستقبل الكرة الارضية .

وقد ولدت الامم المتحدة في ظل تلك الخلفية . اذ انبعثت فكرة انشاء منظمة عالمية لتحل محل عصبة الامم من بين انقاض الحرب ، ومن ثم كان من المنطقي أن يكون هدفها الاساسي هو تفادى نشوب نزاع عالمي ثالث قد يكون أشد هولا ، وذلك بانشاء نظام للسلم والامن الجماعيين . وقد وردت تلك الاهداف بوضوح في ديباجة ميثاق سان فرانسيسكو الذى يؤكد عزم شعوب الامم المتحدة "على تجنيب الاجيال المقبلة ويلات الحرب" .

ولم يقتصر مؤسسو الامم المتحدة على تحديد المثل والمبادىء ، بل أرسوا أيضا نظاما عمليا مفصلا لقواعد ووسائل السعي لايجاد الحلول السلمية للمنازعات ، والتدابير التي تستهدف منع نشوبها واعادة السلم . ويحسن أن نذكر بأن ذلك النظام يتضمن التزام جميع أعضاء المنظمة ، دون استثناء ، بالامتناع عن استخدام القوة في علاقاتهم الدولية أو التهديد باستخدامها .

وقد أدخل ميثاق سان فرانسيسكو أيضا مبادىء المساواة وتقرير المصير والتضامن واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية والتضامن الدولي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وكان لكل هذا مغزى تاريخي عميق . وتشكل هذه المجموعة من المبادىء كلا لا يقبل التقسيم تقسيما تعسفيا أو النظر فيه بطريقة انتقائية . وقد طبقت الامم المتحدة هذه المبادىء في مجال الممارسة ، وكذلك طبقتها الوكالات المتصلة بها التي تغطي في الحقيقة جميع جوانب الانشطة الانسانية التي يمكن تنظيمها على المستوى الدولي .

ومن المناسب بعد انقضاء أربعين عاما على انشاء الامم المتحدة أن نسأل أنفسنا عما اذا كانت الامم المتحدة قد اضطلعت بالمهام التاريخية الملقاة على عاتقها وكيف اضطلعت بها .

واليوم نسمع من دوائر مختلفة انتقادات لمنظومة الامم المتحدة ، بعضها انتقادات حادة وربما نشعر في بعض الحالات شعورا حقيقيا بخيبة الامل ازاء جهاز الامم المتحدة وازاء القيود المفروضة على التعددية بل وازاء قيمها ذاتها .

وعلى الرغم من كل هذا فقد كانت الامم المتحدة دائما بمثابة نقطة التقاء دائمة لا بديل عنها ، وطريقا نستطيع جميعا أن نسلكه موجهين طاقاتنا الدولية الهائلة صوب السلم والتعاون والتقدم .

وبرغم أوجه القصور التي لا يمكن انكارها ، فقد كان دور الامم المتحدة في الدفاع عن السلم والامن وفي صيانة الاستقرار وفي السعي الى ايجاد حلول تفاوضية دورا أساسيا في السنوات الاربعين الماضية . وفي المجالات التي فشلت فيها الامم المتحدة في تحقيق مهمتها ، لم يكن ذلك راجعا الى الافتقار الى الارادة وانما لان تصادم الاراء السياسية قد عاق حركة أجهزتها ، ولان توصياتها لقيت التجاهل ، ولان المصالح الانانية تغلبت على مصلحة السلام والامن والتعاون .

واذا كان من الملائم أن نشير الى أوجه الاخفاق هذه ، فمن الانصاف أيضا أن نعترف بأن أجهزة الامم المتحدة استطاعت في كثير من الحالات الاخرى أن تستفيد استفادة كاملة من السلطات التي خولها لها ميثاق الامم المتحدة وأبدت قدرتها على التحرك الفعال الطويل الامد .

وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نذكّر أولا ، ببعض عمليات صيانة السلم ، والتي مازال بعضها جاريا الآن والتي تفخر ايطاليا بالقيام بدور فعال فيها .

وينبغي أن نذكر ثانيا ، بأن الامم المتحدة قد استضافت أو شجعت المفاوضات حول المسائل الاساسية المختلف عليها والتي مازالت تحيق بالبشرية ، تلك المفاوضات التي مازالت تمثل أهم النقاط التي يرجع اليها ويمكن الاعتماد عليها بالنسبة للاطراف المعنية .

وأخيرا ، فاننا نتذكر باحترام واعجاب المبادرات التي قام بها الامناء العامون منذ عام ١٩٤٥ وحتى اليوم كامثلة رائعة على الحكمة والتفاني في سبيل السلم .

والى جانب عمليات صيانة السلم تلك ، تستحق الامم المتحدة امتنانا للانشطة

العديدة والهامة التي اضطلعت بها في خدمة قضايا انهاء الاستعمار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وخدمة قضايا حقوق الانسان .

ووجدت العملية التاريخية التي حققت الاستقلال لشعوب عديدة في الامم المتحدة مرجعا سياسيا أثبت أنه لا بديل عنه . ولم تجد البلدان حديثة الاستقلال في اطار الامم المتحدة مجرد محفل للاجتماعات والمداولات وانما وجدت فيها أيضا الوسيلة الفعالة لعرض وجهات نظرها على المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد كانت أعمال الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وماتزال باعثة على الاعجاب . وكيف لنا أن ننسى استئصال أمراض مستعصية ، وتحسين صحة الاطفال ، والمساعدات التي قدمت الى بعض البلدان لجعل المزارعين ينتجون محاصيل بديلة ، واعادة التاهيل الاجتماعي والاقتصادي للمناطق التي تعرضت للكساد ، وكذلك ما انجز من عمل لمواجهة ويلات الجفاف والجوع في افريقيا وغيرها من مناطق العالم ، وحماية حقوق الانسان وحرياته التي انتهكت .

ومما يبعث على الاعجاب أيضا العمل الذى انجز في مجال التشريع ، والذى نتجت عنه سلسلة هامة من الوثائق مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الخاصة بحقوق الانسان ، واتفاقية قانون البحار والاتفاقات الاساسية لتحديد الاسلحة أو الحد من التسلح التي أصبحت جزءا من ضميرنا الجماعي وعنصرا أساسيا في حضارتنا الحديثة .

وبدلا من أن نتساءل عما لم تفعله الامم المتحدة ينبغي أن نتساءل عما كان العالم يؤول اليه اذا لم توجد الامم المتحدة . وعلينا أن نفعل ذلك لا لمجرد الاطمئنان الى النتائج التي تحققت ولا لنغمض أعيننا عن عيوب ومثالب هذا النظام الجماعي بل لنستمد منه القوة لتجديد التزامنا بالقيم التي تجسدها الامم المتحدة وتدافع عنها .

ولاشك في أن العالم أصبح أصغر مما كان وأشد خطرا مما كان ، ولكنه أيضا أصبح أكثر غنى بالامكانيات .

وقد شهدت هذه السنوات الاربعون نماذج من الحرية والتقدم الوطني والفردى .

وذلك بفضل أولئك الذين وضعونا ١٩٤٥ على هذا الطريق المشرق . وقد كان هدفهم بغير شك منع الحرب ، ولكنهم أرادوا أيضا أن يفتحوا للعالم باب الأمل في تحسين ظروف الانسان . ونحن في أوضاعنا الجديدة ندرك بمزيد من الوضوح مدى الترابط بين جميع دول العالم في السراء والضراء ، فقد تقاربت هذه الدول نتيجة لتطور وسائل الاتصال وزيادة المبادلات الانسانية والثقافية والتجارية ، ونتيجة للطابع الشامل للأمن العالمي .

وهنا أيضا تثور مسألة التعاون الاقتصادى وجميعنا مدركون لأهميتها . وكثير من البيانات التي ألقيت أمام الجمعية العامة في الدورة الحالية تناولت المشاكل الاقتصادية ومشكلة الديون .

كما أشير الى أن ثمة ترابطا بين التصرفات المختلفة التي تتخذ في المجال الاقتصادى ، كما أن هذه المناقشات أوضحت أن حل مسألة الرخاء والرفاهية يعتمد على التعاون الدولي .

والمجال الاقتصادى هو الذى ينبغي أن نحذر فيه من المفاهيم المضللة اكثر من سواه . فالرخاء الاقتصادى لكل بلد يفترض سلفا وفي المقام الاول أن تكون هناك ثروة تنتج .وفي عالم مفتوح للتعاون يمكن تحقيق ذلك عن طريق مبدأ التوزيع الامثل لعناصر الانتاج ، وهو يتطلب أن تتم أوجه التكيف الايجابية والسلبية مهما كانت تكاليفها من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ويبدو لي أن هذا هو المجال الرئيس للتكامل . وينبغي أن يكون العمل السياسي للحكومات وعمل المؤسسات المالية الدولية والنظام المصرفي متسقا مع هذا الهدف . ونحن ننظر الى التجارة الدولية على انها وسيلة للرفاهية . ولا يمكن لاحد أن يعتقد - دون أن يخدع نفسه - انه يستطيع أن ينقل مصاعبه الى الآخرين . وطريق الحمائية هو أسهل الطرق ، لكنه أيضا الطريق الى التعصب القومي الذى يبدأ اقتصاديا ثم ينقلب سياسيا .

وما من دولة - مهما كانت قوتها - لا ينطبق عليها هذا الشرط . وليس في وسع أحد ، مهما بلغ ثراؤه ، أن يعمل بمفرده على المسرح العالمي .

ان مجتمعنا الدولي مجتمع غير كامل ، شأنه شأن كل المجتمعات التي يقيمها الانسان ، يتعذر ان تنتزع منها الانسانية والميل الى العنف . لكن مجتمعنا في شكله المنظم - الذى يجد تعبيره العالمي في الامم المتحدة - قد حظي بثروة هائلة من المثالية . فالشعوب ذات الخلفيات المختلفة ، ذات التاريخ المختلف ، وذات التكوين الدينى والثقافي والسياسي المختلف ، مطالبة جميعها بأن تجتمع سويا لنتعارف ، ولنتناقش في هذه الحلبة العظيمة ، المبادىء المشتركة وقواعد السلوك المشتركة .

ويمكن تحسين منظمتنا بالوسائل المستمدة من التجربة ، لكننا نعتقد أن المشكلة الحقيقية هي مشكلة الارادة السياسية .

ان استتباب السلم يمكن أن يتحقق من خلال التنفيذ المخلص للمبادىء التي توصلنا اليها ، ومن خلال الاجهزة التي أقمناها . وقد خول الميثاق سلطات واسعة لاجهزة الامم المتحدة - وأقصد بصفة خاصة مجلس الامن والامين العام . والعمل الفعال من جانب مجلس الامن أمر ضرورى للغاية .

والجمعية العامة التي تعد بمقتضى الميثاق هيئة ذات سيادة حقا ، والتي تحمل في داخلها الامكانيات المستمدة من كونها محفلا ديمقراطيا متكافئا ، يجب أن توجه مناقشاتها وقراراتها صوب أهداف أكثر تحديدا وأكثر جدوى .

واذا ما أبدى كل منا الارادة السياسية اللازمة ، الى جانب التعديلات الاجرائية التي تجرى دراستها الآن ، سيكون في الامكان أن تجعل من هذه المنظمة أهم وأسمى ساحة للتعاون الدولي .

وتؤمن ايطاليا ايمانا راسخا بالتعاون المتعدد الاطراف ، وتراعي في سلوكها هذا المبدأ مراعاة تامة .

ان الجمهورية الايطالية التي ولدت من مقاومة الطغيان والهيمنة ، قد سجلت في دستورها ذاته المثل العليا العظيمة التي استلهمها ميثاق سان فرانسيسكو . والآن فان ايطاليا ،وهي بلد ديمقراطي مفتوح ، تتقدم باطراد مستلهمة بقوة المثل العليا للتضامن الدولي . ففي ايطاليا تعلق أهمية كبرى على حقوق الانسان والحريات الاساسية سواء بالنسبة لمواطنينا أو بالنسبة لابناء أية جنسية أخرى . فنحن نتبع في علاقاتنا مع جيراننا طريق التفاوض السلمي محققين بذلك نتائج نفخر بها ، وهي تشكل اسهاما ايجابيا في الحفاظ على ظروف السلم والاستقرار . وما نقوم به من عمل في الساحة العالمية يستند أساسا الى مثلنا العليا في التضامن والتعاون الدولي .

واستنادا الى نفس المبادىء ، نشارك في التحالف الاطلسي ، وهو مثال لرابطة الامن الاقليمية التي يسلم بها الميثاق ، كما أن مشاركتنا المخلصة في الاتحاد الاوروبي مستمدة أيضا من تلك المبادىء ، وهو اتحاد قوى مكون من بلدان اعادت اكتشاف هويتها وتاريخها وتغلبت على خصوماتها القديمة واستفادت من تراثها المشترك ، كما انه اتحاد مفتوح لا ينغلق على ذاته ، لكنه يسعى - من خلال تطوير علاقاته مع بلدان ثالثة - الى تعزيز ظروف الرفاهية العامة والسلم العالمي .

ويتعين على منظمتنا اليوم أن تواجه تحديات شاقة بل ومؤلمة في بعض الاحيان . وأعني بذلك الكفاح ضد الجوع الذى لابد من احراز النصر فيه اذا أردنا أن نقضي الى

الابد على الاسباب الرئيسية للريبة وانعدام الامن اللذين يهددان تطلعاتنا الى المستقبل .

وأود أن أختتم كلمتي بالاقتباس مما قاله السيدى دى غاسبرى عام ١٩٤٥ ، في أول جمعية وطنية للجمهورية الايطالية الجديدة ، تعقيبا على الرسالة التي بعث بها الرئيس روزفلت :

" ان ايطاليا تعترف بأن السلم المثمر والعادل لا يمكن أن يقام الا على أساسا المبادىء والمقاصد ، التي ناضلت الامم المتحدة لتحقيقها ،ولاسيما احترام القانون الدولي والايمان بكرامة الانسان وقيمته وحقوقه ، وضمان أن نتمتع جميع البشر بحريات الانسان الاساسية وهي :حرية التعبير ، وحرية العبادة ، والتحرر من العوز - مما يوفر حياة صحية سلمية لسكان كل بلد في كل جزء من أجزاء العالم - والتحرر من الخوف من قيام أى بلد بارتكاب عمل عدواني ضد أى بلد آخر - أى الحريات الاربع !

وليست هذه رؤيا لعالم مثالي ناءٍ ولنعمل من أجل ألا يتشكك فيها أحد" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو سعادة السيد لوران نزييمانا ، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الخارجي والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية بوروندى .

السيد نزييمانا(بوروندى)(ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ شهر بالتحديد ، وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي ، اتيح لي شرف أن أدلي من فوق هذا المنبر ، نيابة عن حكومة بوروندى ، ببيان أعربت فيه عن وجه نظر بلادى في المسائل الرئيسية التي تواجهها هذه الدورة ويواجهها المجتمع الدولي .

وانه لشرف عظيم لي أن أتمكن اليوم من أن أبلغ هذه الجمعية الموقرة الرسالة التي يود فخامة رئيس جمهورية بوروندى أن يوجهها الى الامم المتحدة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشائها .

ان الرئيس باغازا يود أن يعرب رسميا باسم بوروندى حكومة وشعبا عن التقدير العميق لدور الامم المتحدة ولما تقوم به من أعمال واذا كانت نتائج هذه الاعمال غير مكتملة وغير خالية من العيوب ، فهي بالتأكيد نتائج ايجابية اجمالا . كما يود أيضا أن يعرب عن الامل في أن تواصل دول العالم وشعوبه ، ولاسيما شعب بوروندى ، تعليق أملها على الامم المتحدة . وأراد أخيرا ، أن يجدد تأييد بوروندى الفعال لهذه المؤسسة العالمية . فهي اذن - باختصار - رسالة تقدير وأمل والتزام .واليكم رسالته تلك :

"قبل اربعين عاما ، خرجت الانسانية مضعضعة من حربين واسعتي النطاق خلال ٣٠ عاما ؛ عانت خلالهما ماديا ومعنويا ، كما وجدت شعوبا كثيرة نفسها محرومة ومشردة تماما . بل ان فترة ما بين الحربين ذاتها كانت فترة أزمات وعدم استقرار خطيرين .

"ان قادة ذلك العصر البارزين ، اذا استوعبوا الدرس من تلك الكوارث ومن تاريخ العالم الطويل الحافل بسنوات من الحرب ، والفقر والعقبات في طريق الحرية ، انضموا سويا مستلهمين أمل الشعوب في تضامن وتعاون جميع البلدان والشعوب وفي الدفاع عن السلم والبحث عن السعادة للجميع . وهكذا أنشئت الامم المتحدة لتكون تجسيدا لتلك المثل العليا* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موسيلي (باربادوس) .

"منذ ذلك الحين طرأت تغيرات جذرية غيرت وجه العالم : فقد أدى التقدم العلمي والتقني والاقتصادى الى تحقيق رقي كثير من بلدان العالم ؛ وأصبحت أصوات العديد من الامم التي تحررت من التبعية الاستعمارية مسموعة في الساحة الدولية ؛ ولم يعد غزو الفضاء الخارجي ضربا من الخيال .

"بيد أن العالم الذى استطاع احراز تقدم هائل في شتى المجالات مازال يتسم بتناقضات صارخة ؛ فبالرغم من توافر الاليات والصكوك القانونية التي من شأنها أن تتيح تسوية الصراعات بالطرق السلمية ما زالت مناطق كثيرة من العالم تموج بالاضطرابات الناشئة عن التوترات والحروب . وبالرغم من المبادىء المعترف بها عالميا والمتعلقة بحق الشعوب في تقرير المصير وفي المساواة بين البشر ما زالت هناك دول ترزح تحت وطأة السيطرة الاجنبية والتمييز العنصرى . وفي زمن التعاون والتكافل بين الامم لا يمكن السماح بالاستمرار الى ما لا نهاية في التضحية بملايين البشر في سبيل مصالح استراتيجية واقتصادية . ولذا فنحن نرحب بالقرار الشجاع الذى اتخذته الامم والمجموعات المالية التي طوت مؤخرا صفحة التعاون مع نظام الفصل العنصرى اللاإنساني . وبالمثل فان تاريخ الانسانية الزاخر بالعبر والعظات سيعلم اسرائيل يوما ما أن القوة لم تفز أبدا على مبادىء الاخلاق والقانون الدولي .

"واليوم أيضا تعاني الاغلبية العظمى من الشعوب من قسوة الفقر والجهل والمرض في حين أن الارض غنية بالموارد الطبيعية والفتوحات التكنولوجية والامكانات المالية . وتشهد فئة قليلة من البلدان افراطا في الانتاج والاستهلاك بينما تعيش بلدان أخرى كثيرة في حالة من الفقرة المدقع ، ضحية لعدم التكافؤ التجارى .

"وأخيرا ، فان تطلعات البشرية الى السلم والامن الجماعيين لا تزال محفوفة بالمخاطر من جراء احتدام التنافس في مجال التسلح بشكل ينذر بالخطر ، حيث أن هذا التنافس يبتلع موارد ضخمة مما يضر بالرفاه الحقيقي للانسانية .

"فالاخطار اذن شديدة ولكن التطلعات عظيمة والحاجات ملحّة . وليس في مقدور أى بلد مهما كان كبيرا أو قويا أن يتصدى وحده لتلك التحديات الداخلية أو الخارجية . ولن يتسنى للامم أن تفعل ذلك بما يحقق صالح الجميع الا بالجهود المتضافرة والتضامن والتكافل . وتمثل الامم المتحدة ومختلف وكالاتها المتخصصة وغيرها من أشكال التعاون الدولي اطارا مثاليا ولا غنى عنه لتحقيق ذلك .

"ان بوروندى حكومة وشعبا ، التي أبعث اليكم هذه الرسالة باسمها ، متمسكة أكثر من أى وقت مضى بتلك المثل العليا .

"وانطلاقا من هذا الايمان بمصير البشرية المشترك أكرر ، ونحن نحتفل بالعيد الاربعين لانشاء منظمتنا ، اشادتي بأسرة الامم المتحدة الكبرى وبالشخصيات المرموقة التي تدير دفة أمورها وبجمعيتنا الموقرة" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتحدث التالي هو الدكتور حسين عبد الله العمرى وزير التعليم والمبعوث الخاص لرئيس الجمهورية العربية اليمنية .

السيد العمري (اليمن) : أزف اليكم ، في مستهل حديثي ، تحيات وتمنيات فخامة العقيد على عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، القائد العام للقوات المسلحة ، والامين العام للمؤتمر الشعبي العام الذى شرفني بتمثيله في هذه المناسبة التاريخية الهامة ، وبقراءة رسالته الموجهة اليكم ، ونصها كما يلي :

" إن ميثاق الامم المتحدة الذى وضع منذ أربعين سنة لارساء قواعد السلام واستتبابه بين الشعوب ونشر الحرية والتأكيد على المحافظة على الامن الدولي ، جاء ، بحق تجسيدا حقيقيا لتطلعات وأماني شعوب العالم قاطبة بعد معاناتها من ويلات حربين عالميتين خلال ثلاثة عقود من الزمن فقط ، كلنا يعرف

ما جرى فيهما من مآس حلت بالانسانية وما تركتا من آثار مدمرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية من قبل ، ولقد تجلت هذه الآمال والتطلعات بقوة وتصميم في عزم هذه الشعوب على الحيلولة دون نشوب حرب أخرى على الاطلاق ، في الكلمات المضيئة والمشرقة التي تصدرت ديباجة هذا الميثاق ، والتي تقول بالحرف الواحد (نحن شعوب الامم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب) .

"وبجانب هذه الكلمات الحازمة فقد جاءت أهداف ومبادىء الميثاق لتنظيم العلاقات الدولية بين الامم والشعوب بشكل يكفل التفاهم والتعاون دون إجحاف أو إفتئات ، والمساواة التامة في الحقوق والواجبات في أجواء تنعم فيها الشعوب بالحرية ويعم في ظلها السلام والامن الدوليان .

"إن الميثاق ليدعو كافة الدول إلى العيش في سلام وإلى توحيد جهودها لتوطيد السلام والامن العالميين ، كما أنه يُلزم كافة أعضاء الامم المتحدة بمراعاة جملة من المبادىء ، كالمساواة وحق الشعوب في تقرير المصير وعدم استخدام القوة وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير .

"لقد عبر قيام الامم المتحدة عن إدراك شعوب كوكبنا لاهمية التعايش السلمي على أساس من الإلتزام الصارم بمبادىء وأهداف الميثاق والقرارات الصادرة عن المنظمة كضمانة لإستمرار بقاء البشرية ، وتقدمها ، وازدهارها .

" إن الشعوب اليوم ، كما كانت قبل أربعين عاما ، لتنظر إلى الامم المتحدة بمنظور مفعم بالامل زاخر بالإيمان بإمكانية تحقيق أهدافها السامية . ولكنها تدرك أن على الدول ، مجتمعة ومنفردة ، أن توالي العمل والنضال بلا هوادة في سبيل السلام ، إذ لا يوجد اليوم خيار آخر .

"إن النظر الى الساحة الدولية على ما يعتورها هنا أو هناك من مشاكل وأزمات تحملنا على الشعور بالرض والاطمئنان لما حققته الامم المتحدة

من منجزات سياسية واقتصادية واجتماعية أسهمت في منح الدول النامية ثقة متزايدة بالمنظمة ودورها التاريخي ، وتعلقا بهما .

"ولقد كانت الامم المتحدة وما زالت منبرا وظهيرا للدول والشعوب المستعمرة والمضطهدة ، ومدافعا عن مصالحها في الحرية والاستقلال والتقدم ، فمنذ انشائها أمكن تصفية الإستعمار من عدد من أنحاء العالم بحيث تحقق لكثير من الشعوب إستقلالها وإستعادة سيادتها الوطنية على أراضيها . ولا سيما بعد صدور إعلان الجمعية العامة الخاص بمنح الإستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة منذ خمسة وعشرين عاما على وجه التحديد .

"وعلاوة على ذلك فإن ما من أحد يجهل ما تلعبه الامم المتحدة من دور هام في مساعدة الدول النامية على وضع وتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، من خلال مدها بالعون الفني والخبرات .

"وحين إحتاج وضع الإقتصاد العالمي إلى قيام حوار حر ومفتوح بين الدول النامية والدول الصناعية ، بادرت الامم المتحدة إلى إحتضان ورعاية ذلك الحوار مواصلة بذلك دورها كساحة للحوار الهادىء بين العقائد المتباينة ، والمصالح المتفاوتة ، والاطماع المتعارضة .

"وفي هذا الصدد فاننا لنامل بان يقود ذلك الحوار القائم بين دول الشمال ودول الجنوب الى ارساء صرح نظام اقتصادى عالمي مبني على العدل والمساواة والمنفعة المتبادلة دونما حيف أو إجحاف .

"إن الحرص على السلام والامن في كل ربوع العالم ، والعمل على حمايتهما في وجه كل ما يحدق بهما من تهديدات مختلفة ، يتطلب منا جميعا التحلي بروح الامم المتحدة ، والتفاعل مع مبادىء وأهداف ميثاقها الذى يمثل علامة بارزة مشرقة في تاريخ الانسان ، وذلك كله يقتضي أن تتخلى بعض الدول الاعضاء عن سياساتها وممارساتها العدوانية ، ومواقفها التي تتناقض مع ارادة المجتمع الدولي ، وتتحدى ميثاق هذه المنظمة وقراراتها في غير ما خجل ولا اكتراث .

"ففي منطقة الشرق الاوسط ذات الاهمية البالغة ، تنتهج اسرائيل سياسة عنصرية رعناء اذ لا تكف عن طرد السكان الاصليين من دورهم وقراهم ، ورفض حق الشعب الفلسطيني في استرجاع اراضيه ، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، ناهيك عن ما تستخدم في سبيل تنفيذ مخططها الاثم من أساليب وحشية يندى لها جبين الإنسانية ، كالتعذيب بكل الوسائل فضلا عن الاعتداء على المقدسات الدينية ، وحرمات الاسر العزلاء الامنة . ولا يقف الامر عند هذا الحد فحسب ، وانما يمتد الى دول المنطقة العربية الاخرى ، المجاور منها والبعيد ، فبعد أن قامت اسرائيل بعدوانها على لبنان في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، وبعد كل ما ارتكبت فيه من المجازر والاعمال غير الانسانية ، لا زالت تحتل بعضا من اراضي هذا القطر الشقيق تحت عذر ما أنزل الله به من سلطان . ومن وقت لآخر تقوم بالعدوان على جزء من هذا القطر العربي أو ذاك . وفي محاولة لاستعراض عضلاتها قامت طائراتها مؤخرا ، وفي الاول من هذا الشهر الذى تحتفل فيه الامم المتحدة بعيد ميلادها الاربعين ، بقصف تونس الشقيقة المسالمة كانما أرادت أن تثبت للعالم انها قادرة على أن تطال أى أرض أينما كانت ،

ومهما نأت . وهي في كل ما تقترفه من ممارسات اجرامية ، واعتداءات صارخة لا تضع للأمم المتحدة أى اعتبار ، ولا تأبه بما يمكن أن يصدر عنها من مقررات لأنها واثقة من أن منظمتنا هذه عاجزة عن إنزال العقوبات بها ، ووضع حد لممارساتها بحكم وجود من يحرص على الدفاع عنها ، وتبرير كل اعتداءاتها . وليس بخاف على أحد ما تضطلع به الولايات المتحدة الامريكية من دور في حماية اسرائيل داخل هذه المنظمة الى جانب دعمها لها بكل أسباب القوة والتفوق .

"واننا في الجمهورية العربية اليمنية لننتهز هذه المناسبة لنجدد اليوم مناشدتنا للولايات المتحدة الامريكية باعادة النظر في سياستها المنحازة كلية الى جانب اسرائيل ، والاقلاع عن هذه المواقف غير العادلة خدمة لقضية السلام في المنطقة والعالم ، والوقوف بدلا من ذلك الى جانب الحق ، انطلاقا من مسؤولياتها كدولة كبرى تجاه السلام والامن العالميين .

"كما تعبر الجمهورية العربية اليمنية في الوقت نفسه عن تقديرها لتلك الدول التي تقف الى جانب الحق العربي وتدعم نضال الشعب الفلسطيني ، وتبذل جهودها في سبيل ايجاد حل عادل وشامل لهذه القضية التي يحول التعنت الاسرائيلي دون حلها . وهي قضية لا يحتاج فيها الحق الى دليل .

"وفيما يتعلق بقضية أفغانستان فان استمرارها دون حل ، أحد من العوامل التي تشكل مصدر اقلاق للاستقرار في المنطقة ، وبالتالي لأمنها وسلامها ، ولذلك فان على منظمتنا هذه أن تكثف من جهودها بما يضمن ايجاد حل عاجل لهذه القضية .

"والجمهورية العربية اليمنية لتناشد الاخوة الافغانيين بكل فئاتهم أن يلجأوا الى التفاوض للتوصل الى صيغة تضمن حل مشكلتهم بالطرق الاخوية والسلمية بعيدا عن الصراع المسلح وبما يساعد على الاسهام في دفع كل الاطراف الى عدم التدخل في شؤون الشعب الافغاني .

"ان الامم المتحدة التي أيدت ، دائما ، وبوضوح تام ، وضع حد لسباق التسلح الخطير وانتاج وانتشار الاسلحة النووية لمدعوة لان تؤكد أكثر على

وجوب الابقاء على الفضاء الخارجي بمنأى عن هذا السباق النووي المحموم والدعوة الى خفض وتجميد الترسانات النووية وتحريم اجراء تجارب في كافة المناطق توطئة لتصفية كل أنواع أسلحة الدمار المروع تصفية تامة . ولا يقل خطرا عن تلك الاسلحة السلاح الكيميائي الذي يجري السباق على تطويره هو الآخر والتوسع في انتاجه . وقرارات الامم المتحدة في تحريمه قرارات واضحة لا تحتاج الى تأكيد .

"ولما كانت الجمهورية العربية اليمنية دولة محايدة ومحبة للسلام ، فانه لطبيعي أن تبارك كل قرارات الامم المتحدة في هذا الاتجاه ، كما أننا لنشارك المجتمع الدولي قلقه المتزايد وخوفه المتصاعد من احتمال نشوب حرب كونية ثالثة تستخدم فيها هذه الاسلحة المدمرة الرهيبة في غفلة من رقيب ، أو في حالة انفعال أهوج .

"ان مستقبل البشرية والحياة على الارض مهدد بالفناء مالم تتضافر الجهود وتتوفر النية الحسنة في العمل من أجل تأمين البشرية من الاخطار التي تهددها نتيجة التهافت على التسلح وعلى انتاج السلاح بأنواعه المختلفة .

"واذا ما تحقق هذا الهدف المشترك المنشود من قبل دول العالم وشعوبه فسيصبح من الممكن توجيه الموارد البشرية والمادية الضخمة التي تنفق على انتاج الاسلحة نحو تخليص أغلبية الشعوب من غائلة الجوع والمرض ومما تعانيه من نقص خطير في امكانياتها وقدراتها على مواجهة المشاكل التي تعيق ما تبذله من جهود في سبيل بناء مجتمعاتها وتطويرها اقتصاديا واجتماعيا .

" ورغم المنجزات التاريخية لمنظمة الامم المتحدة فان قضية الشعب الفلسطيني وقضية الشعب الناميبي ، واستمرار سلطة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، لامور تؤرق ضمائرنا جميعا فضلا عن تعارضها مع أبسط الحقوق والحريات التي تقوم عليها مبادىء وقواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة . وعليه فانه يتحتم على المجتمع الدولي التعاون مع المنظمة للتصدى بحزم لهذه الكيانات العنصرية الاستعمارية وصولا لبناء عالم أفضل .

" وفي الختام فان الجمهورية العربية اليمنية تنتهز هذه الفرصة لتؤكد على وجوب اعادة النظر في أسس العلاقات الدولية حتى تسود علاقات الدول والشعوب مفاهيم الاحترام المتبادل والانصاف والمساواة ، كما يقتضيه القانون الدولي ومبادىء وأهداف ميثاق الامم المتحدة . ولا يفوتني التوجه بالشكر والتقدير للسيد الامين العام على ما ينهض به من جهود قيّمة في سبيل تحقيق مقاصد وأهداف ميثاق منظمتنا هذه " .

(الرئيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية ساحل العاج ، سعادة السيد سيمون آكي .

السيد آكي (ساحل العاج) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان العلاقات المهنية والشخصية تسمح لي بأن أؤكد دون تردد أن الجمعية العامة لا يمكن أن تجد رئيسا مؤهلا أفضل منكم ، سيدي الرئيس ، يتمتع بخبرة واسعة ومعرفة شاملة بالامم المتحدة ، لادارة أعمال الدورة الاربعين . ان حياتكم الدبلوماسية تسير جنبا الى جنب مع حياتكم في الامم المتحدة . وأُعرب لكم عن تهانيّ الحارة . وانني على ثقة بأنه سوف تتخذ تحت رئاستكم قرارات تتناسب مع الآمال العظيمة التي علّقها المجتمع الدولي على هذه الدورة .

وأُعرب عن تهانيّ أيضا لسلفكم السيد لوساكا ممثل زامبيا ، بما نعرفه عنه من مناقب ممتازة ، أتاحت له أن يرأس بحكمة وكفاءة الدورة التاسعة والثلاثين .

ولا أنسى الامين العام للامم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي يجب أن نشيد بتفانيه من أجل قضية الامم المتحدة ومثلها النبيلة . وأود أن أؤكد له استعداد حكومتي الكامل لمساعدته في الاضطلاع بنجاح بالمهمة السامية التي أوكلت اليه . ونجدد له مرة أخرى ثقتنا الكاملة بأنه سوف ينجح في مهمته .

ويشرّفني الآن أن اقدم لهذه الجمعية رسالة موجهة اليها من فخامة السيد فليكس هوفويه بوانييه ، رئيس جمهورية ساحل العاج ، بمناسبة الذكرى الاربعين للامم المتحدة :

" في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٤٥ ولدت الامم المتحدة عندما بدأ تنفيذ ميثاق منظمتنا الذي وقّع في ٢٦ حزيران/يونيه من تلك السنة عند انتهاء مؤتمر سان فرانسيسكو . وكان مؤسسو المنظمة يريدون لها أن تكون أداة تحد من السلطة التي لا ضابط لها والتي كانت الدول تمارسها من قبل والتي أدت بصورة حتمية الى الحربين العالميتين الاولى والثانية . وكما قال أحدهم ، فقد انشئت هذه المنظمة :

"لوضع حد لنظام قام على أعمال انفرادية ، وتحالفات منغلقة ، ومناطق نفوذ وعلى توازن القوة ، وكل الحلول الاخرى التي تم الالتجاء اليها عبر القرون والتي اخفقت دائما"

"وقد كلف الميثاق المنظمة بمهمة صيانة السلم والامن الدوليين لانقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، والعمل من أجل اقرار العدالة واحترام الالتزامات المترتبة على المعاهدات ومصادر القانون الدولي الاخرى ، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتوفير مستوى أفضل للمعيشة في ظل حرية أكبر وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . وتحقيق هذه الاهداف يتطلب قيام علاقات ودية بين الامم ، وتوسيع التعاون الدولي بالاستعانة بالمؤسسات الدولية لحل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الانساني وأن تكون مركزا لتنسيق أعمال الدول .

"وفي ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، كيف يمكن لنا الا نتساءل عن الشوط الذي قطعته الامم المتحدة من أجل بلوغ هذه الاهداف بعد أربعين سنة من وجودها ؟

"ان الامم المتحدة منذ انشائها منظمة دولية ذات مهمة عالمية ، تضم اليوم بين اعضائها جميع دول المجتمع الدولي تقريبا ، وقد قامت بنجاح بكثير من عمليات صيانة السلم . واسهمت اسهاما كبيرا في ايجاد مناخ من الثقة في العالم ، كان من نتيجته خفض التوترات الدولية وانقاذ البشرية من الحرب العالمية الثالثة ، رغم الصراعات العديدة التي اريقت فيها الدماء في انحاء العالم . وقد لعبت دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وتطوير العلوم والتكنولوجيا منذ الحرب العالمية الثانية . ويحق لها أن تفخر بأنها ساعدت على التعجيل بتدوين القانون الدولي ، وخلق الوعي باهمية حماية حقوق الانسان ، وقد اعطت العالم باعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان

والعهدين الدوليين والاتفاقات الدولية بعد ذلك ، مدونة حقوق انسان دولية حقيقية ، ولعبت دورا حيويا في مجال تصفية الاستعمار . وقد ساعدت على ان تخلق فيما بين الشعوب الايمان بأن الكوارث والنكبات التي تحيق بأي منهم لا يجوز أن ينظر اليها الآخرون دون اكتراث .

"ولكن النمو الاقتصادي لم يوزع بطريقة منصفة بين مختلف مناطق العالم . فانها لم تستفد جميعها بنفس الدرجة من التقدم الاجتماعي . ولم تشهد جميعها نفس تطور العلوم والتكنولوجيا ، ونتيجة لذلك لا تتمتع بنصيب متكافىء في السيطرة على وسائل الانتاج . وان قطاعا كبيرا من البشرية يكافح بيأس ضد الفقر وسوء التغذية والمجاعة . وبالنسبة لهؤلاء الناس فان الآمال التي خلقها التقدم العلمي والتكنولوجي تسير جنبا الى جنب مع الشكوك والقلق ، نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تضر بتنميتها ممحوبة بديون خارجية يزداد عبؤها بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وعدم الاستقرار النقدي والحمائية والنظرة الاقتصادية الوطنية الضيقة ، وكذلك التقلبات الشديدة والتي تميل الى الهبوط غالبا بأسعار سلعها ، مما يؤدي الى انخفاض دخلها من الصادرات .

"ان التقدم الذي أحرزته الامم المتحدة في حماية حقوق الانسان لا ينبغي أن يجعلنا ننسى ان التمييز العنصري لايزال قائما في أجزاء كثيرة من العالم ، ولا سيما في جنوب افريقيا في شكل النظام البغيض للفصل العنصري الذي اتخذ طابعا مؤسسيا . وهذا الانتهاك الذي يتم دون عقاب لحقوق الانسان قد صاحبه انتهاك حق الشعوب في تقرير المصير والرفض الصريح من جانب حكومة جنوب افريقيا للتعاون في تنفيذ خطة الامم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا . وقد أدى هذا الى أعمال العنف التي أعقبها قمع دموي وتهديد للسلم والامن الدوليين .

"كما ان الامم المتحدة لم تتمكن من منع أو انهاء بعض الصراعات والحالات الناجمة عن انتهاك مبادىء الميثاق مثل التسوية السلمية للنزاعات

الدولية ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، سواء ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو بأية طريقة تتنافى مع مقاصد الامم المتحدة . ويمكن أن نرى ذلك في الشرق الأوسط ، والصحراء الغربية ، وتشاد ، وافغانستان ، وكمبوتشيا . ويمكن أن نراه ايضا في الحرب التي تدور بين ايران والعراق ، وفي بعض الحالات التي لاتزال سائدة في امريكا اللاتينية .

"ومما يثير قلقا أكبر عجز الامم المتحدة عن منع الخطر الذي يخيم على العالم نتيجة للاسلحة النووية وسباق التسلح المحموم . وبابتكار هذه الاسلحة عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، تغيرت أحوال البشرية . واذا كان قد قيل من قبل ' ان البشرية لا تستطيع أن ترفض الانتحار لسبب بسيط هو انها لا تملك وسائل الانتحار ' ، فقد أصبحت البشرية الآن 'تمتلك وسائل موتها' . وبالاضافة الى التهديد بالمحرقة النووية يزيد سباق التسلح من انعدام الامن ويضعف من قدرة الامم المتحدة على ضمان صيانة السلم والامن الدوليين .

"ان صيانة السلم الدولي مطلب أساسي لأسباب انسانية ، وهو يشكل في رأي واضعي الميثاق هدفا أساسيا للمنظمة . وان هدف الميثاق هو استبدال الامن الوهمي عن طريق سباق التسلح بنظام جماعي للسلم والامن الدوليين ، مما يلقي بمسؤولية خاصة على الدول الكبرى ويعهد بدور أساسي لمجلس الامن التابع للامم المتحدة .

وهذا النظام لا بد أن يؤدي الى الحد من الاسلحة ونزع السلاح . ولكنه يقوم على اساس أن يعمل الاعضاء الدائمون في مجلس الامن باسلوب متسق واجماعي لدى اتخاذهم أي اجراء أو قيامهم باي عمل في حالة اي تهديد أو أى انتهاك للسلم أو في حالات العدوان . ولكنهم ، بدلا من ذلك ، كثيرا ما يقدمون مشهدا محزنا للتضارب بين الايديولوجيات السياسية المتصارعة . ولا يبدون الرغبة السياسية في التماس وتحقيق الجوهر الحقيقي للسلم . وهم يقاتلون عن طريق الآخرين . ونشهد اليوم صراعا دفينا متواصلا كئيبا بين عالم يرغب في أن يظل على ما هو عليه - واعني بذلك العالم الحر - وعالم آخر يحاول أن يبني نفسه على أنقاض العالم المذكور آنفا . وهنا يوجد خطر يماثل خطر النازية . ومن الاهمية بمكان أن نسعى لازالة هذا الخطر ليس باستعمال القوة ، كما حدث في حالة النازية ، ولكن عن طريق الرغبة الحقيقية في الجلوس حول مائدة التفاوض دون تحفظات من أجل توخي ودعم حالة السلم المؤدية الى رفاه البشرية ، وكل طرف حر في اتباع الايديولوجية التي تناسب فلسفته في الحياة .

"ولكن اذا كان من الضروري أن نجتمع في جنيف أو في فيينا أو في استكهولم أو في أي مكان آخر للتحدث عن نزع السلاح ، فيتعين علينا قبل ذلك أن نقضي على قلعة الريبة والخوف الناجمة عن سباق التسلح الذي مازال قائما بين الكتلتين اللتين تحاولان اقتسام العالم . ولا يمكن لرئيسي هاتين الكتلتين تحقيق ذلك الهدف الا اذا فرضا على نفسيهما الواجب الذي تتوقعه منهما البشرية ألا وهو الانخراط في حوار حقيقي صريح تسوده الثقة يطمئن الجميع ويهدف الى ايجاد طريقة للعيش هدفها المشترك هو سعادة الجنس البشري . ومع أن هذا قد يبدو لاول وهلة خياليا ، فان الحوار ضروري وملح لتحقيق الآمال وتوفير أي قدر من اليقين من أجل بقاء الجنس البشري ، والتعايش السلمي ، والوحدة رغم التباين ، والتعايش السلمي فيما بين الدول .

" ولا يمكن احراز تقدم حقيقي في عملية نزع السلاح اذا لم تتوفر ارادة سياسية موحدة لبلوغ ذلك استنادا الى الوعي الواضح بضرورة ضمان بقاء الجنس البشري . ولا ينبغي أن يظل هذا في مرحلة البيانات التي لا جدوى منها ، كما هو الحال حتى الآن ، بل يجب التعبير عن هذا بشكل عملي . ولا شك في أن هذا التصميم سيكون مفيدا لكل الجنس البشري وليس لكتلة على حساب أخرى ، لانه لا يوجد حد لذكاء الانسان في تحقيق السعادة ، السعادة الحقيقية للجنس البشري . وعلى هذا النحو يمكن للموارد الطائلة التي تنفق حاليا على الاسلحة أن تستخدم في وضع منجزات العلم والتكنولوجيا في خدمة الحياة وليس لانتاج أدوات الموت .

" ولسوف يعترف باولوية الحياة على قيم الانسان الاخرى ، ومن ثم أولوية الحق في الحياة على حقوق الانسان الاخرى . ويسمح لنا الاحترام الديني لحق الحياة بأن نأمل في تحقيق عالم خال من الحرب والعنف والارهاب ، عالم يسوده السلم والتضامن الحقيقيان .

" وان نشاط الامم المتحدة ووكالات منظومة الامم المتحدة من أجل توفير تفاهم أفضل ووعي ومعرفة أكبر بمشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية ، والاعتراف التام بالتكافل بغية تنمية التعاون الدولي في ظل التضامن والمساواة والعالمية والاخذ والعطاء الحقيقيين سيكون له صدى ملائم . وعندئذ يمكن أن تتهيأ الظروف للعمل في وفاق ووئام لاحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد العزيز علينا جميعا ، وهو شرط لابد منه لتحقيق التوزيع العادل للنمو الاقتصادي في مختلف مناطق العالم .

" لذلك من المهم في هذه الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة أن تدرس الدول الاعضاء بلا مجاملة أنشطة المنظمة وخبراتها والصعوبات التي صادفتها وأن تبحث السبل والوسائل التي تسمح بزيادة فاعليتها وجعلها نظاما يمكن في المستقبل أن يصون السلم بشكل حقيقي ، ويسهم أكثر مما فعل في

الماضي فيتحسين ظروف معيشة الانسان . فهذه الذكرى تشكل اطارا مثاليا للحوار يمكن من تحقيق الانسجام بين جهود الاعضاء لصالح السلم والامن الدوليين والتقدم الاجتماعي للدول . وانطلاقا من هذا الهدف فاننا نوجه نداء ملحا الى الدول الكبرى لكي تبدي رغبة حقيقية في السلم ، وحتى لا تخامرها اي فكرة للجوء الى الاسلحة المتطورة - واعني اسلحة الدمار الشامل - اذ لن ينجو احد اذا ما وقعت الكارثة . ونحن ندعو هذه الدول لان تضحي بكل شيء لصالح السلم قبل أن يفوت الاوان ، وان تستلهم الحب الخلاق بدلا من الغرور والكراهية المدمرين .

" وفي هذه الذكرى الاربعين تود ساحل العاج أن تؤكد مجددا تمسكها بمبادئ الامم المتحدة ومقاصدها وتجدد التزامها الراسخ بتاييد المثل النبيلة للسلم والحرية والعدالة والتقدم .

" عاشت منظمة الامم المتحدة . عاش السلم والصداقة والتعاون بين الشعوب " .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠